الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الصراع السني الشيعي في العراق 1920 –1990

وتداعياته على المنطقة (إيران والوطن العربي)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالب:
- سعودي الصالح

إشراف الأستاذة الدكتورة:
بن حامد سعدية

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/ 2021-2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات:

ولأنه كان لزاما علينا ان نعترف بمجهود أهل الفضل ونرده لأصحابه، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي النصيحة أو توجيها أو دعما مهما كان بسيطا وعلى رأسهم الأستاذة: **بن حامد سعدية** إلا أن أقف موقف تقدير واحترام وشكر على جميل صبرها وثراء نصحها وتوجيهاتها القيمة، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد والأخ طابي المسعود الذي سهر معي من أجل إنجاز هذه المذكرة، كما لا أنسى مساعدة الإخوة الأعزاء أساتذة ثانوية الرائد صحراوي بالمسيلة الذي تحملوا معي عناء إنجاز المذكرة بتقديم كل العون وصبرهم الجميل من خلال تكملة الأعمال البيداغوجية والإدارية ومراعاة ظروفي.

كما أشكر الزوجة الكريمة التي ورغم ارتباطاتها العلمية والمهنية إلا أنها كانت سندا قويا لي لإتمام وإنجاز هذا العمل كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ عامة وأساتذة تخصص الوطن العربي المعاصر والى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولهم مني جميعا فائق التقدير والاحترام

صالح سعودي

الإهداء:

{من أجتهد فأصاب فله اجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد}

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، أحمد الله حمدا يليق بجلاله والصلاة والسلام على خير البشرية النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد

أهدي ثمرة نجاحي إلى أعظم مخلوقين في الوجود:

إلى أعظم آية في الكون وأرق وأعذب كلمة نطقها لساني واستنشقت عبير ورودها، إلى التي لازم طيفها خطواتي، إلى التي سهرت الانام ومرضت لأشفى وتعبت لأرتاح إلى التي لو مهما عبرت فلن أوفيها قضائها علي

أمي "عائشة"

إلى من كان سندي في هذه الحياة إلى من رعاني وحماني إلى من كان سرور وجودي ومنشأ عودي إلى

أبي الغالي "الحلاوي"

إلى كل أفراد أسرتي الصغيرة بداية بالزوجة الكريمة الأستاذة **"جعيجع سلمية"**

إلى أبنائي ميسون، مؤنس، مؤيد

إلى كل الزملاء والأصدقاء كل باسمه أهدي عملي المتواض

صالح سعودي

مقدمة:

تمرّ المنطقة العربية عموما والعراق خصوصا بمرحلة تاريخية، قد يكون العامل الأبرز فيها كثرة الاضطرابات وتفجر المشكلات الاجتماعية والسياسية، وما صاحب ذلك من صراع واقتتال داخلي وتدخل خارجي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة خصوصا بعد تضارب مصالح الدول في العالم وتداخلها، والعراق لم يكن بعيدا عن هذه التغيرات التي تجتاح المنطقة، بل قد يكون من أول بلدان المنطقة التي تشكلت فيها الصراعات التي ظهرت للعيان خاصة بعد مرور أكثر من عشر سنوات من سقوط نظام صدام حسين وبقاء التوتر والعنف بين السنة والشيعة يهدد استقرار العراق وديمقراطيته كما أحدث الانقسام أزمات داخلية يمكن أن تكون أكثر شراسة ودموية وقد تنتهي بانتهاء دولة اسمها العراق.

من أبرز تجليات الأزمة العراقية الآن هو احتلال ثلث الأراضي العراقية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وارتفاع عمل الأحزاب الطائفية ومليشياتها ورهن القرار العراقي بيد أنظمة إقليمية ودولية، مع فساد إداري ومالي صارخ وإفلاس لميزانية بلد من أغنى بلدان المنطقة العربية ونتج عن هذه الأزمات مئات الآلاف من القتلى وأكثر من أربعة ملاين مهجّر.

إنّ المشكل الطائفي للسّنة والشيعة أحد أهم العوامل التي ساهمت في تأجيج الصراعات في هذا البلد واستمرارها، خاصة مع وجود قوى خارجية تزيد من تفعيله.

ولعل من بين أهم الدراسات التي حظي بها الصراع الطائفي بين الشيعة والسنة في العراق هي دراسة للباحث عبد الرزاق الحسني تحت عنوان العراق قديما وحديثا وله دراسة ثانية بعنوان تاريخ العراق السياسي الحديث غير أن هاتين الدراستين ركزتا على السرد التاريخي لوجود السنة والشيعة في العراق.

أما الدراسة الثالثة فهي لمؤلفها حنا بطاطو في كتابه العراق الطبقات الاجتماعية والسياسية، أين ركز على إبراز تركيبة المجتمع العراقي من القديم إلى الحديث في جميع جوانبها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

أهمية الدراسة:

وهذا ما دعاني إلى تناول الصراع السني الشيعي في العراق من خلال ابراز أهم العوامل الطبيعية والتاريخية للصراع مع التركيز على الفترة الممتدة من 1920–1990م باعتبارها مرحلة حاسمة ومرحلة مخاض لدولة عراقية حديثة في الوطن العربي، كما تناولت في هذه الدراسة الصراع السني والشيعي على مراحل مرت بها دولة العراق في الفترة المدروسة وأنهيتها بأثر وتداعيات الصراع على الصعيد الداخلي والخارجي للعراق.

إشكالية الدراسة:

لقد انطلق هذا العمل من إشكاليات أهمها: ماهي أهم العوامل التي ساهمت في تأجيج الصراع بين السنة والشيعة في العراق؟ وكيف تعايشت هاتين الطائفتين في مرحلة ميلاد وتأسيس الدولة العراقية الحديثة؟ فهل سياسة الدولة ذات الطابع القومي تمكنت من صهر هاتين الطائفتين في بوتقة واحدة؟ أم أن الاحتلال البريطاني هو من صنع القومية في العراق وساهم في نسيان الطائفتين لانتمائهما الديني والاجتماعي؟ هل ما يعيشه العراق حاليا من تمزق طائفي يعود إلى الظروف والمتغيرات الدولية المعاصرة؟ أم هو وليد جذور تاريخية قديمة؟ ماهي تداعيات الصراع الطائفي على العراق بعد أزمة الخليج؟ وتداعيات الصراع على دول الجوار العربي وإيران؟

إن هذه الإشكاليات هي التي حددت مجال البحث عن حقيقة الصراع الطائفي بين السنة والشيعة في العراق

منهج البحث وخطته:

اعتمدت في إنجاز هذا البحث منهج يقوم على جمع المادة التاريخية من المصادر المتخصصة المعاصرة للفترة، وبعض الدراسات الحديثة التي أشارت إلى الصراع باتباع المنهج التاريخي الوصفي.

وقد افتتحت الموضوع بمقدمة أبرزت فيها أهمية الموضوع وإشكاليته والمنهج المتبع ثم يلي ذلك ثلاثة فصول:

الفصل الأول: "عوامل الصراع السني الشيعي في العراق" وأبرزت فيه العوامل الداخلية والخارجية للصراع مركزا على العوامل الطبيعية والبشرية والثقافية والكيانات السياسية الخارجية.

وتطرقت في الفصل الثاني "تطور الصراع السني الشيعي في العراق 1920-1990م" أبرزت فيه مدلول كل من الشيعة والسنة في اللغة والاصطلاح كما تناولت التوزيع الجغرافي لهما والتفاوت الديموغرافي بينهما كما تناولت الصراع في مرحلتين: المرحلة الأولى تمتد من 1920 إلى 1968م وركزت فيها على الصراع في ظل الحكومة الملكية، والمرحلة الثانية: كانت من 1968 إلى 1990م ركزت فيها على الصراع في حكم حزب البعث.

بينما تناولت في الفصل الثالث "تداعيات الصراع على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي مركزا على دول الجوار العربي وإيران.

أما الخاتمة فقد أدليت فيها بمجمل النتائج التي توصلت إليها في البحث كما ضمنتها الأسئلة التي لا تزال عالقة وقد أتبعتها بمجموعة من الفهارس المتنوعة.

نقد أهم المصادر المعتمدة:

لقد استندت في انجاز هذه الدراسة إلى مجموعة من المصادر والمراجع وقد تنوعت تبعا لطبيعة البحث ولعل من أهمها:

كتاب العراق والطبقات الاجتماعية ... لمؤلفه حنا بطاطو الذي زودني بمعلومات عن طبيعة المجتمع العراقي وتركيبته الاجتماعية وتوزع طوائفه الجغرافي وتعدادهم ومواردهم الاقتصادية وميولاتهم الفكرية والسياسية.

كتاب شيعة العراق لمؤلفه إسحاق النقاش، والذي اعتمدته في معرفة الطائفة الشيعية وميولها الفكري والسياسي.

كتاب حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي الإيراني لمؤلفه مجيد خدوري والذي ساعدني في معرفة تداعيات الصراع على العراق وعلى إيران بعد حرب الخليج الثانية.

هذا، وقد واجهتني عدة عقبات منها: صعوبة التعامل مع حجم المادة التاريخية نظرا لتعدد فرق السنة في العراق بين العرب والأكراد وتعدد فرق الشيعة بين العرب والفرس،ناهيك عن الاختلافات الموجودة بين المؤرخين في التعاطي مع الفرقتين عموما، بالإضافة إلى ضيق الوقت أمام مستوى البحث.

وفي الختام لا يسعني سوى أن أتقدم بجزيل الشكر، وخالص العرفان، إلى أستاذتي المشرفة الباحثة بن "حامد سعدية" نظير جهدها وصبرها معي، وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علي، وعلى روحها العلمية المتقدة، وتشجيعها المستمر لي، والى كل أساتذة قسم التاريخ، راجيا من الله أن يكون عملي في المستوى المطلوب.

الفصل الأول:
عوامل الصراع السني الشيعي في العراق

المبحث الأول: العوامل الطبيعية والبشرية

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي للعراق

المطلب الثاني: العراق والهجرات البشرية

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي

المطلب الرابع: الصراع على العراق

المبحث الثاني: التنوع العرقي والديني والمذهبي في العراق

المطلب الأول: الجوار الإيراني والدولة الصفوية

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي لإيران

المطلب الثالث: الهجرة العربية والدعوة إلى التشيع

المطلب الرابع: الانتقال للحواضر والتمدن

المبحث الثالث: العوامل الخارجية والديموغرافية والثقافية

المطلب الأول: تأسيس الدولة الصفوية

المطلب الثاني: التزايد السكاني للشيعة في العراق

المطلب الثالث: الانفتاح على العالم وانتشار التعليم

لقد تظافرت مجموعة من العوامل في تأجيج الصراع الحاصل بين السنة والشيعة اليوم في العراق ومنها الخصائص الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها العراق بالإضافة إلى العوامل الخارجية السياسية والثقافية والبشرية التي ساهمت في إحداث تغييرات جذرية على التركيبة الديمغرافية المكونة لمجتمع الدولة العراقية الحديثة على مر العصور وهذا ما نحاول أن نبرزه في هذا الفصل من الدراسة.

المبحث الأول: العوامل الطبيعية والبشرية

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي للعراق

كان موقع العراق الجغرافي أحد المميزات الأساسية له في تاريخه الطويل، وفي الوقت نفسه، كان أيضا أحد الأسباب التي جعلته ممرا للغزاة والفاتحين وميدان للصراع والاقتتال بين الأمم الغازية وسكانه أو بين الغزاة أنفسهم، مع أن حدود العراق تاريخيا غير محددة المعالم كحال أغلب دول المنطقة، بسبب التقلبات السياسية ووجود الإمبراطوريات التاريخية، إلا أن المنطقة التي تسمى تاريخيا العراق أو بلاد الرافدين تمثل الجزء الشمالي الشرقي من جزيرة العرب، والمنطقة الممتدة من بادية الشام غربا إلى سلسلة زاكروس شرقا (إيران)، ومن الصحراء الفاصلة بين نجد والفرات والخليج العربي جنوبا إلى الامتداد الطبيعي لجبال زاغروس (تركيا)، وعلى هذا فالعراق التاريخي أو بلاد الرافدين تضم بالإضافة إلى العراق الحالي جزءا من الأراضي السورية والتركية الآن، والتي تسمى بمنطقة الجزيرة (المنطقة المتموجة المحصورة بين دجلة والفرات)[1].

وقد يحصر البعض اسم العراق بمنطقة السهل الرسوبي الممتد من جنوب تكريت إلى منطقة الخليج العربي، وتدخل بضمنه المناطق الشرقية لنهر دجلة (إقليم عربستان أو الأحواز)،

[1] – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م، ص 19، ص69.

باعتبارها امتداد طبيعي لجغرافية المنطقة من ناحية التكوين الجيولوجي والبشري، وهو تفسير لأصل كلمة العراق في اللغة[1].

الصورتان تعطيان انطباعا عن الامتدادات الجغرافية والسكانية بين العراق ومحيطه، فالسهل الرسوبي العراقي يمتد في منطقة الأحواز أو عربستان جغرافيا وبشريا (جزء من إيران حاليا)، حتى لا تستطيع التمييز بينهم أرضا وسكانا والمنطقة الجبلية في الشمال تتداخل مع الأراضي الإيرانية والتركية أيضا سكانا وتضاريسا، أما المناطق الجنوبية والغربية، فهي امتدادات طبيعية لبادية الشام وصحراء نجد والتي كانت تتبع ولايات العراق في بعض الأوقات أيام الدولة العثمانية.[2]

وبكل الأحوال فإن العراق الحالي يمثل الولايات العثمانية الثلاثة بغداد والبصرة والموصل[3]. مع بعض الاختلافات بسبب تغير حدود هذه الولايات في زمن الدولة العثمانية أو بعدها خصوصا في أجزائها الجنوبية والغربية، وقد رسمت هذه الحدود خلال مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع الدول المجاورة أو الدول التي كانت تحتلها، علما أن أغلب هذه الحدود وخصوصا الشرقية منها تقوم على اتفاقيات الدولة العثمانية مع الدول الإيرانية المتعاقبة[4].

وعلى هذا فالحدود المائعة والمختلف عليها للعراق كانت أحد نقاط التوتر المستمر مع جيرانه (كما أنها أحد نقاط التواصل والانتقال)، وخصوصا في الحدود الشرقية مع إيران مما تسبب في حروب مستمرة طوال الخمسمائة سنة الماضية، وما زال الصراع والاختلاف عليها مستمرا لحد الآن[5].

---

[1] – عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، ط3، مطبعة العرفان، صيدا، بيروت، 1958م، ص6 وما بعدها

[2] – أسعد سليمان، العراق جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات، بغداد، العراق، 2017، ص 03.

[3] – إسحاق النقاش، شيعة العراق، تر، عبد الإله النعيمي، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 1996م، ص78.

[4] – إسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الإيرانية(1980–1988م)، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور أكرم محمد محمود عدوان، قسم التاريخ والآثار، كلية الأدب، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015م. ص44

[5] – مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي الإيراني، تر: وليد خالد أحمد، ط1، دار بغداد، 2008، ص93.

المطلب الثاني: العراق والهجرات البشرية

إن الموقع الجيوسياسي للعراق كان أحد الأسباب الأساسية التي زادت من أهميته فهو يمثل حلقة الوصل بين آسيا والدول العربية، والسيطرة عليه يعني السيطرة على منطقة القلب بالنسبة للعالم القديم أو الحديث[1]، فموقع العراق في الجزء الجنوب الغربي لآسيا جعله طوال تاريخه الممر الطبيعي الأسهل الذي يربط وسط آسيا ببلاد الشام وجزيرة العرب ومنها إلى إفريقيا أو العكس، لهذا كان العراق ممرا للهجرات البشرية، بداية من العصور القديمة وهجرة الجماعات السامية الأولى من جزيرة العرب التي استوطنت مناطق وسط وشمال العراق، وأسست الدول الأولى المعروفة في التاريخ (الأكاديون والبابليون والآشوريون)[2]، ثم الهجرات العربية بعد انتشار الإسلام واستيطانهم فيه وتأسيس عواصم للدولة الإسلامية (الكوفة، بغداد، سامراء)، ومن الجهة الشرقية كانت الهجرات أيضا مستمرة، وخصوصا بعد سقوط الدولة العباسية ووصول المغول للمنطقة، حيث تناوبت الجيوش والقبائل التي تحكم المناطق الواقعة إلى الشرق (إيران الحالية ودول وسط آسيا)، على السيطرة عليه أو المرور به أو الاستيطان فيه[3].

على عكس الهجرات الأولى كان تأثير الأخيرة سلبيا على العراق والمنطقة. (ليس بين البلاد المشهورة قديما سوى بلاد قليلة اختفت عن أنظار العالم المتأخر، وأصبحت أكثر خمولا في ذكرها، كالبلاد التي كانت في وادي دجلة والفرات في أوائل القرن السادس عشر، فقد اكتسحت أمجاد هذه البلاد القديمة موجات بشرية متتالية من الشرق الأقصى)[4].

---

[1] – الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص20.

[2] – عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، ص12.

[3] – ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، تر: جعفر الخياط، ط4، دار الرافدين للطباعة والنشر، 1968م، ص24.

[4] – نفسه، ص12.

لم تتوقف هذه الهجرات الشرقية إلا في مراحل متأخرة بعد سيطرة الدولة العثمانية (إلا من بعض الهجرات الصغيرة مثل الأرمن والآشوريون)[1]، ومع تعدد الأقوام المهاجرة في أصولهم العرقية أو أديانهم واحتفاظ بعضهم بخصائصه إلا أن الطابع الذي ضل غالبا عليه هو الطابع العربي الإسلامي (ومع أن الفرس والترك حكموا العراق عدة قرون، فقد بقي هذا القطر –وما يزال– عربي اللغة والنزعة والدين والعنصر مع كثرة العواصف الشديدة التي مرت به، والمحاولات العديدة التي بذلت لتخليه عن هذه الميزة)[2].

قد نستثني من هذا الأمر بعض الجماعات الصغيرة هنا وهناك، وكذلك الأجزاء الشمالية الشرقية التي ظلت محتفظة بطبيعتها الأثنية الكردية واستطاعت تكريت من دخل فيها من المهاجرين سواء عربا أو غيرهم. وأكثر من هذا أنه كانت توجد عدة طوائف وأقليات في عرض البلاد وطولها لم تقوى الصبغة القومية العامة أن تسود فيها، فقد استوطن الإيرانيون في العتبات المقدسة والهنود والعبيد في البصرة، وكان الصابئة–صاغة الفضة الوادعون في القرى الواقعة على النهر –متفرقين في جنوبي العراق، كما كانت الأسر الكردية والتركية قد سكنت منذ مدة طويلة في الموصل وبغداد حيث يعيش اليهود ألوفا مكبين على مزاولة الحرف التي عرف بها عنصرهم.

أما النصارى فكانوا من أصول وطوائف عديدة، وقد كونوا في الموصل قسما كبيرا من سكان المدينة وانتشرت قراهم الآهلة في الجبال المنخفضة في الشمال، وتجمعت في أنحاء كردستان مجتمعات مسيحية صغيرة حول دير من الأديرة وحافظوا على كهنوتهم، واستوعب جبل سنجار مع الجهات الجبلية شمال شرقي الموصل اليزيدية الغلاظ اللذين وقفوا في وجه كل إنسان وكل حكومة، وكانت بقايا الهجرات القديمة من التركمان متفرقة في تلعفر، وفي خط طويل من القرى على طريق الموصل من دلي عباس إلى الزاب الكبير، وتمركزت أكثريتهم

[1] – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص19.

[2] – عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، مصدر سابق، ص36.

في كركوك، وكان الأكراد من العشائر والمدن يطلون من جبالهم على منخفضات الشمال من العراق، وكان لريشت كوه منتشرين في القرى القريبة من الحدود الشرقية، وكان البدوي الأصيل من الغرب، يزدري القبائل التي سكنت الأراضي المرواة ويعدها عنصرا منحطا يختلف عنه)[1].

هذه الصورة التي نقلها الكاتب عن العراق قبل خمسة قرون تقريبا تكاد أن تكون نفس الصورة التي استقر عليها الوضع في العراق الحديث مع بعض التغيير في النسب المكونة لهذه الجماعات وتمددها وانكماشها على الأرض.

وبعض هذه التغييرات حصلت خصوصا بعد إغلاق طريق الهجرة من الشرق، بسبب النزاع بين الصفويين والعثمانيين، حيث بدأت هجرات جديدة من جزيرة العرب وبادية الشام وبدأت عمليات توطين للبدو الرحل واللذين كانوا يشكلون قرابة نصف السكان مما زاد في استقرار العنصر العربي وكثافته في المدن والحواضر[2].

إن هذا التداخل العرقي والديني والطائفي مع وجود امتدادات لهذه الكتل السكانية خارج البلاد قد صنع مزيجا مميزا قابلا للانفجار خصوصا إذا أضفنا إليه مشكلة الحدود وعدم استقرارها، مما أثر في حياة السكان وأدخلهم في دوامة مستمرة من الحروب والصراعات المباشرة أو الغير مباشرة.

"كان مجموع سكان العراق في منتصف القرن التاسع عشر يناهز المليون وربع المليون، وهذا عدد قليل جدا بالنظر ما كان عليه سكان العراق في العهد العباسي إذ يقال إن سكان بغداد وحدها آنذاك كان يزيد عن سكان العراق كله في العهد العثماني. كانت العشائر في العهد العثماني تنوف نسبتها عن ثلاثة أرباع العراق وكانوا فئتين بدوا وزراعا"[3].

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي

[1] – ستيفن هيمسلي لونكريك، مصدر سابق، ص21.

[2] – إسحاق النقاش، مصدر سابق، ص48.

[3] – علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج1، ط1، منشورات الشريف الرضي، إيران، أمير، قم، 1969. ص21.

قد يكون الغنى الاقتصادي أحد المحفزات التي دعت سكان الجوار للدخول إليه احتلالا أو استقرارا فالعراق كان مقارنة بالبلدان المجاورة هو الأكثر رخاء من الناحية الاقتصادية وخصوصا مع توفر المياه فيه (دجلة والفرات وروافدهما وفروعهما)، وأكثر من نصف مساحة أرضه سهلية رسوبية وأغلب أراضيه سهلية رسوبية وأغلبها صالحة للزراعة والرعي وقد يشذ عن هذا الأمر المنطقة الغربية منه[1]، حيث زادت هذه الأهمية الاقتصادية للعراق مع اكتشاف النفط فيه في القرن 19م بكميات كبيرة مع سهولة استخراجه وانخفاض الإنتاج فيه[2].

تشير إحصاءات منظمة أوبك أن الاحتياطي التقريبي المؤكد للعراق هو12 مليار برميل في أواسط الثمانينيات، مما يجعله ثالث أكبر احتياطي بعد السعودية وإيران، وقد يتضاعف هذا الرقم حسب تقديرات وزارة النفط العراقية ليصل إلى 360 مليار برميل من الاحتياطات الغير مؤكدة[3].

المطلب الرابع: الصراع على العراق

من الناحية السياسية فإن العراق وبعد الغزو المغولي له وسقوط الدولة العباسية أصبح ساحة صراع وتنافس كبير بين القوى الجديدة التي ظهرت في المنطقة وخصوصا القبائل التركمانية القادمة من وسط آسيا. ولهذا تناوب على حكمه دول عدة مثل الجلائريين[4] ودولة

---

[1] – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص20.

[2] – نفسه، ص74.

[3] – موقع الجزيرة نت، النفط العراقي الاحتياطي والإنتاج، سيدي أحمد ولد أحمد السالم.

[4] – الجلائريون أو الجلايريون أو الإلخانات سلالة مغولية حكمت العراق وغرب إيران وأذربيجان، سنوات 1336–1432م، أنظر: موســـوعة ويكبيديا، متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.britannica.com/topic/Jalayirid ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/11، على الساعة: 00: 18.

الخروف الأسود[1] والخروف الأبيض[2]، ثم الصفويين وكان العراق في كل هذا ساحة للصراع المفتوح لهم وضلت الحدود الشرقية للعراق مفتوحة للدول والغزوات إلى دخول الدولة العثمانية للعراق عام (1532هـ)، على يد السلطان سليمان القانوني وبداية مرحلة جديدة من تاريخه.[3]

حكمت الدولة العثمانية العراق أربعة قرون تقريبا، تناوبتها فترات ضعف وقوة، وكان أهم ما يميزها الصراع العثماني الصفوي، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والمجاعات وانتشار الأمراض والفقر 22[4]، بالرغم من أن النزاع الصفوي العثماني المستمر أدخل العراق في دوامة جديدة إلا أنه كان بداية تحديد الإطار الجغرافي للعراق الحديث وبداية رسم الحد الفاصل بين دولتين وكذلك بناء الصورة التي استقر عليها تكوين المجتمع العراقي بتركيبته الطائفية وامتداداتها خارج الحدود.

إن وجود العراقيين الشيعة وتداخل الولاء المذهبي مع إيران والولاء للحاكم مع العثمانيين قد بدأ منذ تلك الفترة الزمنية وألقى بظلاله على العلاقة بين الحكومة والشيعة، وهو تخوف العثمانيين وعدم ثقتهم برعاياهم الشيعة، الذين يصطفون في مواقفهم مع دولة معادية، خصوصا وأن الولاء في تلك المرحلة يقوم على أساس العصبية الدينية أو الطائفية أو العرقية، وهو ما ولد مشكلة في التعامل مع الشيعة سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي.

---

[1] – لقراقويونلو، قره قويونلو أو الخرفان السود: قبيلة من التركمان حكمت في شرق الأناضول، أذربيجان، القوقاز وبعض الأجزاء من إيران والعراق، سنوات مابين1380– 1469 م، أنظر: موسوعة ويكبيديا، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.britannica.com/topic/Kara-Koyunlu، ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/11، على الساعة: 18: 30.

[2]– الآغ قويونلو، وتعني الخرفان البيض، وهي من القبائل التركمانية، حكمت في دولة الخروف الأبيض الآق قويونلو، ، يرجع أصل التسمية إلى بعض م1467–1502 ما بين وتركستان أفغانستان العراق فارس، أذربيجان، الأناضول، شرق وصلت حد جعله حامي القبيلة وشعارها. أما عرقيا (الخروف) العادات القديمة والتي أضفت طابعا مقدساً على هذا الحيوان بالغز، المصدر السابق. أو ما يعرف أتراك الأوغوز فتنحدر القبيلة من

[3] – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص24.

[4] – ستيفن هيمسلي لونكريك، مصدر سابق، ص42.

ويجب آن لا ننسى أن الصراع الطائفي كان موجودا في العراق منذ صدر الإسلام، وطالما شهدت بغداد في العهد العباسي معارك بين المحلات السنية والشيعية يسقط فيها الكثير من القتلى وتحرق البيوت والأسواق، وتنتهك حرمة المراقد المقدسة. ولكن الصراع بلغ أوجه عندما حدث التنازع على العراق بين الدولتين الإيرانية والعثمانية حيث صار أهل العراق لا يفهمون من شؤون حياتهم العامة سوى أخبار هذه الدولة أو تلك، وكان فريق منهم يدعو الله أن ينصر إحداهما ويخذل الأخرى.[1]

بالإضافة إلى ذلك كان الظلم قد تفشى في كثير من الأوقات، (على أن أثقل حمل كان يثقل كاهلهم – ويشترك في ذلك في الحقيقة القس مع المسلم العامي والزائر الإيراني مع الراعي أو الحمال–هو التجاؤهم إلى استعطاف الحكام العابثين الجهال الذين كانوا يلتهبون بحب المال وبالتعصب الديني اتجاه الأقليات الضعيفة الغنية[2].

كان البعد المكاني للعراق عن عاصمة الخلافة والضعف العام الذي ينتاب الدولة العثمانية من الأسباب الرئيسية لحالة الفقر والضعف التي تسود العراق وخصوصا أن سيطرة العثمانيين عليه جاءت متأخرة بعض الشيء مقارنة بالفتوحات العثمانية في وسط أوربا[3].

مع دخول الدولة العثمانية الخرب العالمية الأولى بدأت الأنظار تتجه إلى العراق كونه المنطقة الأضعف في الدولة مع أهميته الاستراتيجية وازدادت هذه الأهمية مع ظهور النفط في نهاية القرن التاسع عشر، ووضوح أهميته للدول الصناعية.

دخلت القوات البريطانية بغداد في 11مارس1917م، وانسحبت القوات التركية بعد معارك طويلة إلى المنطقة الشمالية ولاية الموصل، وانتهت الحرب على هذه الصورة[4]، وفي عام 1920م شهد العراق ثورة شعبية ضد البريطانيين كان من نتائجها موافقة بريطانيا على

[1] – علي الوردي، مصدر سابق، ص42 وما بعدها.

[2] – ستيفن هيمسلي لونكريك، مصدر سابق، ص42.

[3] – إسحاق النقاش، مصدر سابق، ص33.

[4] – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ص41–42.

تأسيس مملكة العراق، وقد تم وضعه تحت الانتداب البريطاني، وفي 23 أوت 1923م، تم تتويج الملك فيصل بن الشريف حسين ملكا للعراق مع وصاية بريطانية بقرار من عصبة الأمم، كان عماد الدولة الجديدة ضباط أو موظفين في الدولة العثمانية وهم في غالبيتهم سنة (عرب وكرد وتركمان)، وقد شارك البعض منهم مع الشريف حسين في ثورته ضد العثمانيين[1]، إلا أن المشاركة لابأس بها من قبل المكونات الأخرى سواء الدينية أو الطائفية[2].

ومع وجود بعض الفتاوي لمراجع شيعية لا تجيز مشاركة الشيعة في هذه الدولة إلا أن الدولة شهدت مشاركات كبيرة من شخصيات عربية شيعية وكان لها دور مؤثر في تاريخ العراق الحديث[3]. وظهرت مشكلة الموصل وتبعيتها للدولة التركية أو للمملكة العراقية كأول تحدي لوحدة العراق الجديد، وحسم الأمر باستفتاء تحت إشراف عصبة الأمم وبدعم بريطاني تم ضم الموصل للعراق وتشكل العراق رسميا بصورته الحالية من الولايات العثمانية الثلاثة[4].

المبحث الثاني: التنوع العرقي والديني والمذهبي في العراق

المطلب الأول: الجوار الإيراني والدولة الصفوية

كان لوجود إيران في الجانب الشرقي من العراق وتواصلها مع الأراضي العراقية أرضا وسكانا الأثر الكبير في التكوين في التكوين السكاني للعراق باعتبارها منفذا رئيسيا للأقوام المهاجرة من إيران أو وسط آسيا باتجاه العراق والشام، لكن اتجاه التأثير كان يتغير بتغير موازين القوة على طرفي الحدود، فالعراق القوي مؤثر فعال في الوضع الإيراني، وإيران القوية كانت فعالة ومؤثرة في العراق وخصوصا في أطوار ضعفه.

---

[1] – مجيد خدوري، مرجع سابق، ص30.

[2] – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ص192.

[3] – مجيد خدوري، مرجع سابق، ص30.

[4] – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ص192

ففي القرون الخمسة الأخيرة ومع انطلاق الدولة الصفوية وسيطرتها على أغلب أراضي إيران وبعض الدول وبعض الدول المجاورة كان لزاما أن يتأثر الوضع العراقي بالمتغير الجديد، خصوصا وأنها احتلت بغداد وجزئا من الأراضي العراقية مرتين خلال قرن واحد.[1]

إن من أبرز مميزات فترة الحكم العثماني للعراق هو الصراع المستمر مع إيران الصفوية، والذي استمر مع الدول التي أتت من بعدهم، ومع أن حكام الدولتين من العرق التركي إلا أن تحول الدولة الصفوية أيام الشاه إسماعيل الصفوي للتشيع وعمله على تحويل المجتمع الإيراني إلى مجتمع شيعي بقوة السيف، ألقى بآثاره على الوضع في العراق من عدة جوانب، إحداها التأثير المباشر بعد احتلال بغداد ومحاولته فرض التشيع فيها كما فعل في إيران[2]، فمن جهة كانت الدولة العثمانية الحنفية المذهب السنية العقيدة تعتبر نفسها حامية للإسلام السني وخصوصا بعد إعلان الخلافة، بينما كانت الدولة الصفوية تقدم نفسها على أنها حامية الطائفة الشيعية وهي الوصية على شيعة العراق (المظلومين) تحت السيطرة السنية.[3]

هذا الصراع الذي جعل العراق ساحة له، دفع الشيعة الموجودين فيه ولقلة أعدادهم إلى الاستقواء بالشاه الصفوي والذي كان مبادرا في هذا الأمر بدعوى حمايتهم وحماية الأماكن المقدسة في العراق، وإن كان الطمع ببسط السيطرة والنفوذ وتحجيم الدولة العثمانية في العراق من وراء ذلك، وقد تم ما أراد الصفويون في فترات قصيرة، وحاولوا تكرار تجربتهم في إيران، وفرض التشيع على سكانها بقوة السيف والدم، ولهذا ترى عمليات القتل والانتقام من السنة العرب بعد سيطرة الصفويين على بغداد أو المدن الأخرى وعمليات تمكين الأتباع من الطائفة الشيعية من زمام الأمور في العراق.

---

[1] – محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، (التاريخ المعاصر–بلاد العراق)، ط1، المكتب الإسلامي، 1992م، ص14–17.

[2] – في عام 1508 استطاع الشاه إسماعيل أن يفتح بغداد، وتشير المصادر التاريخية إلى أنه فعل بأهل بغداد مثل ما فعل بالإيرانيين من قبل فأعلن سب الخلفاء وقتل الكثير من أهل السنة ونبش قبر أبي حنيفة، أنظر: علي الوردي، مصدر سابق، ص43، أنظر أيضا: محمود شاكر، مرجع سابق، ص20–25.

[3] – إسحاق النقاش، مصدر سابق، ص33.

ومع أن الخلاف المذهبي قديم، والمشاكل بين سكان بغداد الشيعة والسنة بدأت منذ أيام البويهيين في الدولة العباسية إلا أن انتقال الأمر إلى مرحلة المجازر والإبادة أمر جديد في الصراع بين الطرفين، وقد يكون ما حصل في إيران عاملا مساعدا على العمل به وانتشاره في العراق أيضا.

وبالنتيجة فإن إعادة ترتيب موازين القوى في الجوار العراقي أثر على ميزان القوى داخل العراق وأحدث حراكا جديدا داخل المجتمع العراقي كان ساكنا لقرون طويلة، وهو وإن لم يصل حتى إلى حالة التوازن إلا أنه أعطى دفعة قوية للطائفة الشيعية في العراق.[1]

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي لإيران

أدى تحول إيران إلى دولة شيعية إلى زيادة علاقتها بالمدن المقدسة لدى العراق (النجف –كربلاء –الكاظمية –سامراء)، وبالتالي التوافد المستمر والاستقرار فيها وانتقال الأموال والهبات إلى القاطنين فيها، كذلك أدى هذا الأمر إلى زيادة النشاط التجاري مع هذه المدن وخصوصا في مراحل السيطرة الإيرانية أو فترات الاستقرار في العلاقة بين الصفويين والعثمانيين[2]، هذان الأمران أديا إلى تحول هذه المدن الصغيرة إلى تجمعات سكانية كبيرة ذات صبغة طائفية.

لقد كان العامل الاقتصادي شديد التأثير في توزيع الكثافة السكانية وتمحورها الطائفي، فالهبات المالية والأوقاف الإيرانية بالإضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي العثمانية في عمليات شق الأنهر والترع لإيصال الماء إلى هذه المدن، واستصلاح الأراضي القريبة منها، ضاعف سكانها وأصبحت عامل جذب للغرباء القادمين من الشرق سواء من إيران أو الهند.

[1] – أسعد سليمان، مرجع سابق، ص 4–5.

[2] – إسحاق النقاش، المصدر السابق، ص34.

ولم تكن هذه الأموال والهبات المؤثرة وقفا على الإيرانيين فقد كان لوقف العود (وقف هندي للمراقد الشيعية)، والذي كان البريطانيون يشرفون على توزيعه، أثرا كبيرا في الانتعاش الاقتصادي أيضا وإلى توطين الكثير من الجاليات الهندية والإيرانية قرب هذه المدن[1].

علما أن مدينة مثل النجف قد وصلت في بعض المراحل إلى أن تكون مجموعة بيوت (لا تزيد عن الثلاثين بيتا)، لبعض العاملين في الأضرحة أو ما يتعلق بها[2].

المطلب الثالث: الهجرة العربية والدعوة إلى التشيع

كانت أحد المشاكل التي تواجه الدولة العثمانية هي فقدان الاستقرار الأمني في العراق وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من البدو الرحل المتنقلين في الأراضي العراقية القادمين من بادية الشام والجزيرة العربية، وما يسببه وجودهم من تعكير لصفو الأمن والاستقرار وخصوصا أن جل حياتهم قائمة على الغزو السيطرة.

وهذه القبائل وإن شاركت العثمانيين في كثير من حروبهم، وكانت عونا لهم سواء ضد الصفويين أو ضد الحركة الوهابية، إلا أن هذا الكم البشري غير المنضبط كان في كثير من الأحيان يسبب مشاكل كبيرة للدولة مما يجبرها لتحريك حملات عسكرية ضدهم لفرض الأمن والاستقرار.[3]

وكان لحالات القحط والجفاف التي تمر بها المنطقة، ثم ظهور الحركة الوهابية في نجد أحد الأسباب الإضافية التي دفعت أعداد كبيرة من سكان الصحراء إلى التوجه إلى العراق

---

[1] – دولة أوذه أو أوده في شمال الهند، لقد كان لهذا الوقف تأثير كبير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كربلاء والنجف خصوصا هذه الأموال كان يتم توزيعها من خلال القنصل البريطاني الذي انتدب بدوره إثنين من مجتهدي الشيعة (أحدهم في النجف والآخر في كربلاء)، للقيام بهذا الأمر، وقد ساعدت هجرة بعض الأمراء والأغنياء بأموالهم من الهند والسكن في العراق في زيادة التأثير الاقتصادي لهذه الطائفة في المدن المقدسة، أنظر: إسحاق النقاش، مصدر سابق، ص 35.

[2] – نفسه، ص39–40.

[3] – إسحاق النقاش، مصدر سابق، ص48.

والانتشار فيه، فقد انتقلت قبائل الجبور وتميم والظفير وعنزة وشمر والصائح وقبائل أخرى[1]، واستقر أغلبها على ضفاف الأنهار المحاذية للصحراء مع انتقال بعضهم إلى المناطق الداخلية، ومع وجود المدن الشيعية (النجف، كربلاء، الحلة)، على حافة الصحراء وبتماس مباشر مع القادمين الجدد للتجارة أصبحت عمليات الاستقرار تتوالى حولها أو قريبا منها، وازداد الأمر كثافة مع بدء الدولة العثمانية بعمليات منظمة لتوطين القبائل البدوية من خلال شق الأنهر والترع الإروائية وتوزيع الأراضي على الفلاحين.[2]

إن قلة أعداد الشيعة وضعفهم النسبي مع الخوف من المد الوهابي الجديد الذي اجتاح نجد وأطراف العراق وخوفهم على المراقد المقدسة من الغزو والتدمير، دعاهم للبحث عن طرق إسناد وحماية لهم في عمليات الدفاع، وكانت القبائل البدوية وسكان الريف المجاور لهم هم المادة الأساسية لهذه القوة، وبالفعل بدأت عمليات دعوة وتشيع كبيرة بين القادمين الجدد ذوي الفهم البسيط لتعاليم الدين وباستخدام الإمكانات المادية الضخمة المتوفرة لدى المراجع الدينية والتي جمعت من حصة الخمس أو من الأوقاف والهبات الإيرانية والهندية، فقد شهد نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر انتقال أعداد كبيرة من هذه القبائل المهاجرة إلى المذهب الشيعي بعد استيطانهم في المناطق الجنوبية من العراق وحول المدن الكبرى القديمة أو التي نشأت حديثا.[3]

وعن تأثر العراق بإيران يقول الوردي: "بعد أن تحوّلت إيران إلى التشيّع، أخذت تؤثر في المجتمع العراقي تأثيرًا غير قليل. فقد بدأ التقارب بين الإيرانيين وشيعة العراق ينمو بمرور الأيام. وصارت قوافل الإيرانيين تتوارد تباعًا إلى العراق من أجل زيارة العتبات المقدسة أو طلب العلم أو دفن الموتى وغير ذلك. وقد نشأ في العراق جرّاء ذلك وضع اجتماعي فريد في

[1] – نفسه، ص49.

[2] – نفسه، ص 50-51.

[3] – إسحاق النقاش، مصدر سابق، ص52.

بابه هو أن الشيعة الذي يمثلون أكثرية السكان في العراق هم من العرب بينما أكثر علماؤهم من الإيرانيين.[1]

لقد أثرت عمليات الانتقال الكبرى هذه في توجيهات المجتمع العراقي نحو الاستقرار من جهة ونحو التشيع كمذهب من جهة أخرى، وكان هناك عامل آخر أدى إلى حالة جديدة يذكرها "الوردي" في كتابه "لمحات اجتماعية"، وهي بروز طبقة رجال الدين الإيرانيين الذين استقروا في المدن المقدسة وأصبح قياد الأمر إليهم في الفتوى والتعليم[2]، "وقد نشأ في العراق من جراء ذلك وضع اجتماعي فريد في بابه هو أن الشيعة الذين يؤلفون أكثرية السكان في العراق هم من العرب بينما أكثرية علمائهم من الإيرانيين"[3].

بهذا تكاتفت عوامل عدة وفي فترات متقاربة على زيادة العدد السكاني لأهل جنوب العراق وتحولهم المذهبي لقد صاحب ذلك أيضا محاولة من بعض الخلفاء العثمانيين التقرب والتساهل مع الشيعة العرب في محاولة لاستمالتهم وفصلهم عن التأثير الإيراني، وفي محاولة للبدء بعملية تقريب بين المذاهب، وقد أسند قياد هذا الأمر فيما بعد للشيخ جمال الدين الأفغاني.[4]

من ناحية أخرى كان ظهور الحكام المتأثرين بالفكر الغربي وتجاوزهم على الأوقاف الإسلامية السنية وإيقاف واردات المدارس الدينية السنية أو تقليلها أحد الأسباب الإضافية التي فتحت المجال للتوسع الشيعي ومنعت أهل السنة من مقاومة هذا التمدد أو العمل على تحصين الناس منه[5]، ويمكن تلخيص هذه التغيرات التي حصلت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وأثرت في التوزيعات السكانية فيما يلي:

---

[1] – علي الوردي، مرجع سابق، ص 11.

[2] – إسحاق النقاش، مصدر سابق، ص 34–35.

[3] – علي الوردي، مرجع سابق، ص11.

[4] – علي الوردي، مرجع سابق، ص 58.

[5] – نفسه، ص68 وما بعدها.

- انتقال البدو إلى المدن والريف والتحول المذهبي نخو التشيع بتأثير الدعوة والتعليم والمحيط الاجتماعي الجديد.
- سيطرة علماء الفرس على المذهب والتحول بالفكر الشيعي نحو التطرف والمغالاة تأثرا بالدولة الصفوية.
- التساهل أو الضعف العثماني في التعامل مع قضية انتشار التشيع ومحاولة التقارب مع الشيعة العرب في محاولة لفصلهم عن إيران.
- تحجيم إمكانيات الوقف السني بسبب سوء الإدارة وسياسات بعض الولاة العثمانيين.[1]

على هذه الصورة دخل العراق القرن العشرين وبدأت الدولة العثمانية بالتهاوي والسقوط في أرض العراق وبدأ الاحتلال الأوربي يتمدد فيه. ولكن ومع القوة والانتشار الجديد للمذهب واتساع المناطق التي يتواجد فيها إلا أن حدة العداء الطائفي ظلت محصورة في المراكز الدينية والأماكن المختلطة من الطائفتين وفي مساجلات العلماء وكتبهم، وتحولت إلى خزان فكري ونفسي في التعامل مع الآخر، ولم تشهد البلاد حالات عنيفة من الصراع لعدة أسباب منها:

- خمول التحرك الخارجي الإيراني ضد الدولة العثمانية وبالتالي توقف أحد محركات الصراع إما بسبب معاهدات الصلح أو بسبب ضعف الدولة الصفوية ثم انهيارها.
- الاستقرار والضبط الأمني الذي شهده العراق في بعض المراحل بوجود بعض الولاة الأقوياء.
- التداخل الطائفي بسبب انقسام العوائل والقبائل التي تحولت إلى التشيع أو ظلت على المذهب السني.
- الفهم السطحي والبسيط لأغلب الشيعة الجدد للمذهب وعدم معرفتهم بالخلافات الفكرية والعقدية.[2]

[1] – أسعد سلمان، مرجع سابق، ص 18.

[2] – أسعد سليمان، مرجع سابق، ص 18.

المطلب الرابع: الانتقال للحواضر والتمدن

بعد تأسيس الدولة العراقية حدث متغير جديد في العراق، وهو التحول الذي حصل في الناحية التعليمية والاقتصادية والتوجه العام للسكان نحو العمل في وظائف الدولة ومنشئاتها فبدأت هجرة جديدة من الريف إلى مراكز المدن والحواضر وقد كانت أكبر هذه الهجرات مع بداية العهد الجمهوري، وتركزت في أغلبها في مدينتي بغداد والبصرة لتوفر فرص العمل فيها كون الأولى هي عاصمة البلاد والثانية الميناء الرئيسي لها وأكبر مناطق إنتاج النفط وتصديره[1]، وقد ساعد على هذا الأمر التسهيلات التي قدمت من قبل الحكومة العراقية لتوطينهم فنشأت مدن خاصة لهؤلاء المهاجرين منها الحيانية في البصرة ومدينة الثورة ومدينة الشعلة في بغداد.[2]

لقد كانت اغلب الجموع المهاجرة من الفلاحين الفقراء الساكنين في المناطق الريفية والقرى جنوب العراق والتي تحولت في القرن التاسع عشر إلى خزان بشري للشيعة خصوصا مع نسبة تكاثر كبيرة مقارنة بالمناطق السنية والتي يغلب عليها الجانب الحضري مع بقاء أغلب المدن وحتى الجنوبية منها ذات غالبية سنية. وشكلت عملية الهجرة الجديدة توسع وإعادة انتشار كبير للطائفة الشيعية في العراق، وأعادت ترتيب الكثافات الطائفية لسكان المدن وخصوصا بغداد والبصرة، بعد أن كانت ذات غالبية مطلقة للسنة.

إن مجموع العوامل السابقة الذكر قد أعطت للطائفة الشيعية في العراق امتداد إضافيا داخل المدن الرئيسية وحول الوجود الشيعي إلى وجود فاعل بسبب الكثافة السكانية الجديدة والمستوى الثقافي والاجتماعي الجديد، وأصبح الامتداد البشري يمثل أغلب المنطقة الجنوبية من بغداد حتى مدينة الفاو على الخليج العربي وأصبح الوجود السني بشكل جزر متناثرة في

[1] – نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري 1958–1959، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2000م، ص199 وما بعدها.

[2] –نفسه، ص 199 –200.

بعض المناطق الجنوبية عدا منطقة الحزام الجنوبي لبغداد فقد ظلت محافظة على سنيتها لأسباب متعددة قد يكون أهمها التواصل الجغرافي لها مع المناطق السنية.

مع التغيير الذي حصل في الجنوب فقد ظل وسط العراق من العاصمة بغداد صعودا إلى الحدود التركية وغربا إلى حدود سوريا والأردن وشرقا إلى حدود إيران، محافظا على بنيته السكانية السنية من الناحية الطائفية.

المبحث الثالث: العوامل الخارجية والديموغرافية والثقافية

المطلب الأول: تأسيس الدولة الصفوية

إن عملية التحول الكبير في عقيدة الحكام في إيران باتجاه التشيع والغلو فيه وتحويل هذا الموقف الفكري إلى واقع عملي من خلال فرض التشيع على الإيرانيين بالقوة ومحاولة ذلك مع العراقيين في أوقات الاحتلال غير من نوع العلاقة بين السنة والشيعة وأصبح الصدام أمرا واقعا، وقد كان من الممكن أن يظل الخلاف السني الشيعي في إيران لولا وجود عوامل إضافية نقلت هذه الأزمة إلى العراق وأهمها:

- الاحتلال الإيراني للعراق ووجود الدولة العثمانية وتحول الصراع السياسي إلى صراع عقائدي.
- ووجود الجالية الإيرانية الكبيرة في العراق وارتباط المصالح الاقتصادية للطائفة الشيعية في العراق بإيران.
- ارتباط التشيع بين شيعة العراق وحكام إيران طلبا للحماية أو إضفاء الشرعية.

هذه العوامل نقلت الصراع الطائفي من إيران إلى العراق وتحولت حالة التعايش القلق إلى صدام كانت بوادره بعمليات القتل التي قام بها الصفويون وردود الفعل العثمانية ضد الرعايا الفرس أو الشيعة في العراق.[1]

[1] – ليس هناك اتفاق على النسب السكانية في العراق حسب الطائفة، أنظر: طه حامد الديلمي، هذه هي الحقيقة: الأعداد والنسب لأهل السنة والشيعة في العراق، دار نهاوند للنشر والتأليف،2009م، ص127.

المطلب الثاني: التزايد السكاني للشيعة في العراق

لقد أثر هذا الأمر في تغيير موازين القوة في العراق، ومع أن هذه الزيادة لم تؤثر مباشرة في تصعيد الصراع إلا أنه أصبح عنصرا مؤثرا بعد قرنين من الزمان[1]، مع أن التشيع انتشر في فترات زمنية سابقة في مساحات واسعة من المنطقة العربية إلا أن القرنين السادس عشر والسابع عشر أعادا ترتيب الوجود الشيعي وأصبح محدودا في بعض مدن العراق وبعض مناطق الخليج ولبنان، وسط بحر كبير من الشعب العربي السني.

إن التغيرات الكبيرة في عقيدة القبائل العربية التي استوطنت جنوب العراق أعطى دفعة إضافية للصراع الطائفي للتعامل بندية مع الطرف الآخر، بعد أن كانت راضية أو على الأقل راضخة لحكم الأكثرية الساحقة.

المطلب الثالث: الانفتاح على العالم وانتشار التعليم

بعد الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق بدأ الانتقال إلى الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي وانتشار التعليم الحديث بين الطبقات الفقيرة في المجتمع العراقي بعدما كان حكرا على الأغنياء أو البيوتات العلمية، مما ساعد على تغير الوزن النسبي للكتلة الشيعية وتأثيرها في الساحة.

لقد أثر هذا الانفتاح وانتشار الثقافة إلى بروز حالتين متضادتين داخل المجتمع العراقي:

[1] – عمر وميض نظمي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق العدد 37، ص19.

أولا: الابتعاد عن الدين والتوجه نحو الأفكار الليبرالية والشيوعية مع محاولة البعض الربط بين متطلبات المذهب الطائفية والفكر الجديد[1]، وقد كان من نتيجة ذلك انتشار الأحزاب الشيوعية والقومية في مدن وقرى جنوب العراق وتحولها إلى مراكز لها[2].

ثانيا: ردة الفعل على حالة الانسلاخ من الفكر الديني والتوجه بقوة نحو العودة للأصول الدينية بصورتها الطائفية والتي استقرت في منهج التدين الشيعي بعد التأثير الصفوي في القرون الماضية، كانت ردة الفعل هذه أيضا مضادة للأحزاب القومية العلمانية التي انتشرت وكانت ترى أن الدين والطائفة من معوقات الوحدة العربية الكبرى فضلا عن الوحدة الوطنية، وهذا الحراك الجديد مع التعليم والثقافة الجديدة جعلت المجتمع الشيعي يقع في تحدي مع الواقع الجديد وأدى إلى ظهور تيار وشخصيات جديدة مؤثرة في الساحة الشيعية من خارج إطار المرجعية الرئيسية والتي كانت تدير الحوزات العلمية في العراق[3].

أصبح الخطاب الثقافي والتنظيمي الجديد والذي كان نتاجا للدراسات الأكاديمية والتأثر بالتنظيمات الإسلامية السنية الأخرى، يمثل ثقلا في الثقافة الشيعية الجديدة مع احتفاظها بخصائصها القديمة والقائمة على المظلومية التاريخية لهم من أهل السنة، مع هذا التغيير الجديد فقد بقي المجتمع العراقي محافظا على السلم الأهلي بين أطيافه ولم يصل درجة الصدام والصراع وقد نستطيع أن نلخص الأسباب فيما يلي:

- انشغال أهل المجتمع العراقي بقضايا جديدة في أغلبها بعيدة عن التدين والطائفية، وقد يكون من أهمها الاحتلال البريطاني وطريقة التعامل معه، وكذلك الأحزاب السياسية الجديدة (ليبرالية أو محافظة، قومية أو أممية، اشتراكية أو رأسمالية)،

---

[1] – عمر وميض نظمي، مرجع سابق، ص23.

[2] – كاظم الموسوي، العراق صفحات من التاريخ السياسي، أحزاب وسلطة، ط2، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 1998، ص28.

[3] – عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، بين المرجعية والحزبية: قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (1950–2000)، ط3، المركز العراقي للإعلام والدراسات، بغداد، العراق، 2005، ص 63.

والاختلافات بينها، مما حول الخلاف إلى خلافات فكرية وسياسية بعيدا عن الدين والطائفة.

- انشغال إيران بأوضاعها الداخلية والابتعاد النسبي عن الملف العراقي، خصوصا مع وجود الحماية البريطانية ثم التحالف الوثيق بين المملكة العراقية وبريطانيا بما يمنع التدخل الإيراني[1].

إن الصراع الطائفي في العراق ساهمت فيه عوامل داخلية وأخرى خارجية وهاته الأخيرة كانت في الغالب هي المحفز والداعم لتحول هذه المشكلة إلى صراع بمستويات أعلى ومما لا شك فيه أن أساس الخلاف الطائفي بين السنة والشيعة تحول مع الزمن إلى ثقل اجتماعي وسياسي أوصل العراق إلى الوضع الذي يعيشه الآن.

[1] – أسعد سليمان، المرجع السابق، ص22.

الفصل الثاني:

تطور الصراع السني الشيعي في العراق 1920-1990

المبحث الأول: مدلول الشيعة والسنة وتوزعهم الجغرافي

المطلب الأول: مدلول الشيعة

المطلب الثاني: مدلول السنة

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للسنة والشيعة في العراق والتفاوت الديموغرافي بينهم

المبحث الثاني: تطور الصراع من 1920-1968

المطلب الأول: دور الاستعمار البريطاني في تغذية الصراع

المطلب الثاني: النشاط السياسي للسنة ومواقفهم

المطلب الثالث: النشاط السياسي للشيعة ومواقفهم

المطلب الرابع: تقييم الصراع السني الشيعي

المبحث الثالث: تطور الصراع في فترة حكم البعث 1968-1990

المطلب الأول: موقف البعثيين من الشيعة

المطلب الثاني: موقف البعثيين من السنة

المطلب الثالث: التمرد الشيعي وأسبابه

المطلب الثالث: الانفتاح على العالم وانتشار التعليم.

نحاول في هذا الفصل الوقوف على واقع الصراع الطافي بين السنة والشيعة ومدى حدته في الفترة الممتدة من 1920م إلى 1990م والعناصر الفاعلة في إثارة الصراع في العراق، أولها الاستعمار البريطاني بعد 1920م، وثانيها السلطة والنظام السياسي في العراق بدءا من النظام الملكي وصولا إلى النظام السياسي لحزب البعث على عهد صدام حسين، إضافة إلى محاولة قياس درجة الانقسام بين أكبر طائفتين في العراق، من خلال إبراز محطات للتقارب وأخرى للتنافر، مع الإشارة إلى دوافع الصراع وأهدافه.

المبحث الأول: مدلول الشيعة والسنة وتوزعهم الجغرافي

المطلب الأول: مدلول الشيعة

أ – في اللغة:

الشيعة وجمعها أشياع وشيع والتشيع في أصل اللغة هو الإتباع على وجه التدين والولاء للمتبوع على الإخلاص"[1]، يقول ابن منظور: "والشيعة أتباع الرجل وأنصاره، وجمعها شيع وأشياع، جمع الجمع وأصل الشيعة : الفرقة من الناس ويقع على الواحد والاثنين والجمع المذكر والمؤنث للفظ واحد ومعنى واحد،... وأصل ذلك في المشايعة وهي المتابعة والمطاوعة"[2]، وجاء في القرآن الكريم بمعنى الفرق ومنه قوله تعالى:" ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[3]، وجاءت بمعنى الأهل والنسب ومنه قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾.[4]

ب– في الاصطلاح:

---

[1] – أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج3، دار الجيل، بيروت، 1410هـ، ص27.

[2] – أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج4، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص159.

[3] – سورة الحجر، الآية 10.

[4] – سورة القصص، الآية 15.

عرفها النوبختي شيخ الشيعة المتوفى(ت301هـ):" هي فرقة علي ابن أبي طالب عليه السلام المسمون شيعة علي في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وبعده، معرفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته".[1] وقد استخدم هذا الاسم في عهد عثمان بن عفان على معنى الإتباع والأنصار فيما قيل شيعة عثمان وشيعة علي بن أبي طالب وأتباع أو أنصار عثمان، أشياع علي وأنصاره.[2]

المطلب الثاني: مدلول السنة

أ-في اللغة:

يقول صاحب لسان العرب: وسنة الله، أحكامها وأمره ونهيه، وسنها الله للناس بينها، وسن الله سنة أي بين طريقا قويما، قال الله تعالى:﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾[3]، والسنة: السيرة حسنة كانت أو قبيحة قال خالد بن عتبة الهذلي:

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها فأول راض سنة من يسيرها.[4]

كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾[5]، ويقال وسنتها سنا واستنتها: سرتها: وسننت لكم سنة فاتبعوها، وفي الحديث الشريف:" من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء"[6]، وكل من ابتدأ أمرا عمل به قوم من بعده قيل: هو الذي سنه.

---

[1] – أبو محمد الحسن بن موسى، فرق الشيعة، تح: عبد المنعم الحفني، ط1، دار الرشاد، القاهرة، 1992م، ص 28-29.

[2] – صبري خدمتلي، آراء الجاحظ في الإمامة، أنقرة، 1903، ص 693-700.

[3] – سورة الروم، الآية 38.

[4] – ابن منظور، مصدر سابق، ج13، ص225.

[5] – سورة الكهف، الآية 55.

[6] – عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، ط1، مج3، دار العاصمة للنشر والتوزيع، السعودية، 1996، ص14.

خلاصة القول في معنى السنة لغة أنها تدور حول معنيين رئيسيين:

أولا: بمعنى الطريقة، تقول: ســـن الله تعالى ســـنة، أي بين طريقا قويما، قال الله تعالى:﴿ سُـنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُـنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[1] وقال صـلى الله عليه وسلم: "تلك سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني"[2]، أي تلك طريقتي فمن ابتعد عنها فليس من هدي النبي صلى الله عليه وسلم في شيء.

ثانيا: بمعنى السيرة، سواء كانت هذه السيرة حسنة أو سيئة، قال الله تعالى﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾[3]، وتقول: لا ترجع عن سنة حسنة أنت سننتها بمعنى سرتها[4].

ب-في الاصطلاح:

السنة عند علماء أصول الفقه أصل من أصول الأحكام الشرعية، ودليل من أدلتها، يلي الكتاب في الرتبة، لذلك جاءت تعريفاتهم لها مناســبة لذلك، واختلفوا في تعريفها، وأقرب تلك التعريفات إلى الصواب: أن السنة ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير مما يخص الأحكام التشريعية.

يتضح من هذا التعريف أن السنة تنقسم – باعتبار ماهيتها-إلى ثلاثة أقسام: السنة القولية، والسنة الفعلية، والسنة التقريرية، أما عند المحدثين فقد أضافوا عما سبق، الصفة الخلقية والخلقية والسيرة، أما عند أهل الكلام يقال: "فلان من أهل السنة " إذا كان عمله على وفق ما عمل به الرسول صلى الله عليه وسلم ويقال فلان على بدعة" إذا عمل على خلاف ذلك كالمعتزلة والخوارج والشيعة[5].

---

[1] – سورة الفتح، الآية 23.

[2] – عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مرجع سابق، ص15.

[3] – سورة الكهف، الآية 55.

[4] – ابن منظور، مصدر سابق، ج13، ص225.

[5] – عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مرجع سابق، ص15.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للسنة والشيعة في العراق والتفاوت الديموغرافي بينهم

كان عدد سكان العراق عام1867 م وفقاً للدكتور محمد سلمان حسن في بحث نشره معهد الإحصـاء في جامعة أكسـفورد، لا يتجاوز المليون وربع إلا قليلاً[1]، أما فئات السـكان الثلاث فكانت نسـبتهم كما يلي: القبائل البدوية 35%، القبائل الريفية 41%، أهل المدن: 24% من مجموع السكان.[2]

وتشير الإحصاءات البريطانية لسكان العراق عام 1919م عن أن نسبة الشيعة في العراق تقدّر بحوالي 53% من السكان وبعدد يبلغ حوالي الـ 1،500،000 نسمة من عدد السـكان البالغ 2،850،000 نسـمة. وعُدِّلت هذه الأرقام عام 1932 م وصـلت نسـبتهم إلى56% [3].

1-إحصاء عام 1920م:

يذكر إحصـاء أجرته السـلطات قبل شـهر إبريل من عام1920 م أن مجموع سـكان بلاد العراق كان مليونان و849 ألف و282 نسـمة. وقد توزّع السـكان وفقاً للمجموعات الدينية التالية: السـنة 40.2 %، الشـيعة 52.4%، اليهود 3.1%، المسـيحيين 2.8 % و1.5% ديانات أخرى. [4]

2-الإحصاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية:

---

[1] – علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط1، مطبعة المكتبة الحيدرية، العراق، 1965م، ص 100.

[2] – محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق-التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي-، 1864-1958، ج1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان، 1965م، ص52.

[3] – النقاش، مصدر سابق، ص 40.

[4] - موسـوعة ويكيبيديا، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.mesopot.com/deflant/index.php، تاريخ الاطلاع: 2022/04/4، على الساعة: 00: 16.

بالعودة إلى الإحصاء السكاني للعراق الذي أُجري في سنة1947 والذي يسود الاتفاق مبدئي بين الباحثين والمتخصصين بهذا الشأن العراقي على دقته ومرجعيته العلمية- نجد أن مجموع سكان العراق كان يقدر ب 4 ملايين و 564 ألف نسمة (93.3% مسلمون و 6.7% غير مسلمون) وكان المسلمون يتوزعون على النسب التالية: 51.4%عرب شيعة، 19.7عرب سنة، 18.4 أكراد سنّة، 1.2 فرس شيعة، 1.1 تركمان سنة، 0.9 تركمان شيعة، و0.9 أكراد شيعة، بالنظر إلى إحصاء1947 م فإن غالبية سكان العراق هم من الشيعة عرب، أكراد، تركمان، فرس (حيث شكّلوا نسبة 54.1% من السكان في حين أن السنة عرب، أكراد، تركمان قد شكّلوا 39.2% من مجموع سكان العراق[1]. بينما شكّل غير المسلمون مسيحيون، يهود، صابئة، يزيديون، وغيرهم 6.7% من مجموع السكان.

3-الإحصاء الحديث للسكان:

العراق ذو غالبية مسلمة حوالي 97% من السكان، وينقسم معظم المسلمون في العراق إلى طائفتين رئيسيتين هما طائفة الشيعة الإثنى عشرية وطائفة أهل السنة والجماعة، ويشكّلان نسبة متقاربة في تعدادهما، وفي إحصائية حديثة تبلغ نسبة المسلمون الشيعة51 ٪ من سكان العراق بينما تبلغ نسبة المسلمون السنة 42٪ من السكان حسب تقرير بين سنتي 2007 و 2009 قامت به مؤسستان هما ABC و Pew Research Center، ويشكل المسيحيون والصابئة واليزيديين أقل من 5%, يذكر أن اليهود في العراق كانوا يشكلون ما يزيد على 4% من السكان بعد الحرب العالمية الثانية لكن أحداث الفرهود والهجرة القسرية التي تعرّضوا لها من قبل النظام الملكي قلصت أعدادهم إلى ما يقارب الـ 10000 نسمة.[2]

---

[1] - حنا بطاطو، المصدر السابق، ص60.

[2] - الفرهود هي أعمال عنف ونهب نشبت في بغداد بالعراق واستهدفت سكان المدينة من اليهود في 1 حزيران1941 م، خلال احتفالهم بعيد الشفوعوت اليهودي. ولقد وقعت هذه المذابح بعد الفوضى التي أعقبت سقوط حكومة رشيد عالي =الكيلاني خلال انقلاب 1941م، قبل أن تتمكن القوات البريطانية من السيطرة على المدينة، انتهت الحادثة في اليوم

المبحث الثاني: تطور الصراع من 1920-1968

المطلب الأول: دور لاستعمار البريطاني في تغذية الصراع

عمل الاستعمار البريطاني على تغذية الصراع الطائفي في العراق بين السنة والشيعة فقد تحالف مع الشيعة ضد السنة قبل الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وخلالها، ثم يغير موقفه بالعداء مع الشـيعة بعد 1920، فالاسـتعمار البريطاني كان يبحث عن حليف اسـتراتيجي يسـتند عليه داخل العراق لتثبيت الاحتلال ولن يكون ذلك سـوى بالرهان على تأجيج الصـراع بين أهم طائفتين يتشـكل منها المجتمع العراقي وهما الطائفة السـنية والطائفة الشيعية.

أ – قبيل الحرب العالمية الأولى حتى ثورة العشرين:

نتيجة مناداة الشخصيات العربية السنية بالوقوف ضد الاستعمار البريطاني تعرضوا إلى النفي والاعتقال والإقصاء، ووصفوهم بأنهم وطنيون متشددون[1]، في الوقت الذي وصفو فيه مراجع الشـيعة بأنهم أحسـن الأصـدقاء للاحتلال البريطاني ومدحوا مواقفهم في ترويض العشـائر وتقبلهم لفكرة الاحتلال الإنجليزي للعراق[2]، وذكرت المس بيل أن هناك دورا لعلماء أهل السـنة في قيادة العراقيين ضـد الاحتلال من خلال مدارسـهم الإعدادية وهذا ما يقلقها[3] وقد مدحت المس بيل عرض مراجع الشـيعة خدماتهم للإنجليز مقابل المرتبات،[4] ولكن

=التالي ودخلت القوات البريطانية بغداد .حيث راح ضحيتها حوالي 175 قتيلا و1000 جريح يهودي، ودُمِّرَ خلال المذابح حوالي 900 منزل تابع لليهود .أرهبت هذه المذابح يهود العراق، وتركت في نفوسهم أثرًا عميقًا، وساعدت على سرعة هجرتهم=إلى إسرائيل، ومع حلول عام1951 م، كان قد هاجر من العراق أكثر من 80% منهم إلى إسرائيل https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84، أنظر: موسوعة ويكبيديا، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.mongabay.com/iraq.htm/2015/05/1 ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/12، على الساعة: 21.00.

[1] – سليمان فيضي، مذكرات، دار الساقي للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1998، ص 24.

[2] – الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، مطبعة الأديب، بغداد، العراق، 1978، ص69-72.

[3] – سليم الحسني، رؤساء العراق، 1920-1958م، ط1، دار الحكمة، لندن، 1992، ص113.

[4] – الوردي، لمحات...، ج5، مرجع سابق، ص 213.

الحال لم تكن تستقم نتيجة معارضة أغلب قبائل الفرات الشيعية وراحوا يمتدحون علماء السنة في أشعارهم وقصائدهم[1] متخذين منهم واجهتهم الوطنية.

وبعد احتلال الإنجليز للعراق واصلوا ضغطهم على أهل السنة، وبدأ ويلسون بمفاوضتهم وتهديدهم[2]، في حين أجبر المندوبون السنة النقيب بلفور بالقبول على توقيع اتفاقية الحكم العربي المستقل[3]، التي قوبلت بالرفض من المراجع الشيعية خلفاء الإنجليز، ونتيجة لعلم الإنجليز بالدور الذي يمكن أن يلعبه الشيعة في تثبيت سلطانهم في العراق، بدأوا حملة شرسة لتشييع سامراء[4]، وهو الأمر الذي دفع أهل السنة لشن حملات دعوية وعشائرية وطرد لكل طائفي عن مدينتهم، وكشف المخططات الإنجليزية وإثارة الناس ضدهم[5]

ب-بعد ثورة 1920:

في هذه المرحلة تغير الموقف البريطاني اتجاه الشيعة الذين لم يجد فيهم ضالته نتيجة عدة عوامل:

- رغبات مراجع الشيعة كانت تسير عكس رغبة عوام الشيعة وبالتالي الزعامة الدينية للمراجع كانت ضعيفة.
- تمكن أهل السنة من التأثير على شيعة النجف وضمهم للثورة ضد الإنجليز.
- سلسلة الإعدامات البريطانية على الثوار الشيعة وبحضور مراجع الشيعة ولدت النفور الشيعي من الوجود البريطاني.

[1] – الوردي، لمحات، ج4، ص، 91.

[2] – نفسه، ج5، ص8.

[3] – نفسه، ج5، ص80، 84.

[4] – نفسه، ص65.

[5] – نفسه، ص34.

- شعور بريطانيا بقوة أهل السنة خاصة بعد نجاح الثورة في تلعفر والموصل التي أجبرت الضباط البريطانيين الهروب صوب إيران[1]

واصل الاستعمار البريطاني عمل العثمانيين في العراق ولكن بطريقة أكثر وأشد حنكة وعلمية في تأصيل الصراع السني الشيعي في المجتمع العراقي بعد احتلالهم له وإنشاء الانتداب عليه عام 1921 فأصبح العراق كدولة تحكمها نخبة أقلية سنية. كما استطاع الاستعمار البريطاني تحقيق بعض النجاحات في هذا المضمار لما عملت على تنصيب ملك ذو نسب علوي ولكنه ليس شيعياً ولا سنياً خالصاً عام 1921.

أسهمت الترتيبات البريطانية الخاصة بتأسيس العراق الحديث، في خلق شعور لدى الشيعة بالتهميش لحساب السنة، وقد كان قانون التجنيد واحدا من مناسبات الاختلاف الطائفي المرير الذي بدأ بالظهور آنذاك بتشجيع من البريطانيين، وقد سعى هؤلاء لاستخدام الطائفية لإرباك الملك فيصل ومنعه من الاستمرار في السعي لانتزاع سلطة القرار في البلاد، وكذلك لمنعه من توسيع حجم الجيش وشعبيته وسط الناس.

وفي عام 1927م بينما كان الملك يطالب بالاستقلال وإقرار الخدمة العسكرية، سخر البريطانيون حزبا ذا منحى شيعي، وهو حزب النهضة، لنشر مقالات في جريدته تتحدث عن المشكلات بين الشيعة والسنة وتستعيد نزاعات الماضي وتنتقد السيطرة السنية على الحكومة وقد أشار تقرير للاستخبارات البريطانية إلى أن المندوب السامي البريطاني كان يدعم هذا التحرك[2]، وقد تسبب هذا الجدل في تأجيل قانون التجنيد الإجباري إلى 1934م.

تسبب هذا الوضع برمته في إشعار الشيعة في البداية بأنهم ضحايا تمييز سياسي، وكان ذلك مؤثرا في مستقبل العراق بسبب ما فرضه من مشاعر أو قناعات تحولت إلى أنماط

[1] – عبد الرحمان الرواشدي وآخرون، العرب السنة في العراق-تاريخهم واقعهم ومستقبلهم-، مركز البحوث والدراسات، البيان، العراق، 2012، ص79.

[2] – حنا بطاطو، المصدر السابق، ص364.

تاريخية ثابتة كان يجري العودة إليها متى ما تصاعدت الحالة الطائفية أو وجد البعض رغبة في استثارتها، وبطبيعة الحال فقد" خلق ذلك الكثير من التوترات والاحتدامات والصراعات داخل البنية الاجتماعية العامةولذات الفرد والمجموعة، أنتجت مجتمعا ذا اندماج اجتماعي ضعيف"[1].

وبالطبع فإن هذا يثير صراعات آنية ومستقبلية بين طبقات وفئات المجتمع العراقي وإطالة فترة غياب الوعي القومي والوطني وبالتالي إطالة عمر الاحتلال والاستغلال ونهب الثروات. وقد كان الإحساس بالإبعاد والشك والريبة داخل الطائفة الشيعية العراقية برموزها المعروفة آنذاك بسبب تزعمها للمقاومة الوطنية ضد الاستعمار الإنكليزي، على الرغم من حصولها على الولاء من بعض المشايخ العشائرية الإقطاعية ذات المنافع الشخصية الضيقة[2].

ومن يقرأ الدراسات والوثائق والمذكرات الصادرة عن رموز الاستعمار البريطاني المسؤولة آنذاك، يضع يده على المسعى المحكوم في التعامل مع الشعب العراقي على أساس عشائري وطائفي والعمل على تقريب وترغيب بعضها وترهيب واستبعاد البعض الآخر حسب درجة الولاء للمستعمر.

في قراءة لمذكرات الميس بيل العقل المدبر للمحتل البريطاني للعراق . في وصفها للمجتمع العراقي نراها لا تحيد أو تترك مكاناً إلا وتصف الوضع العراقي عشائرياً وطائفياً وعرقياً مبتعدة تماماً عن ذكر التآلف والعلاقات الاجتماعية بين طبقاته، حيث نجد أوصاف عربي، كردي، آشوري، تركماني، صابئي، أزيدي، سني، شيعي، هي السائدة في خطاب الممثل البريطاني ورموزه، وقد عمل قادته على تحريف الأيدلوجية الدينية المقاومة والمحرضة ضدهم

[1] – بلقيس محمد جواد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921: الأهداف والنتائج، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع41، 2010، ص 126.

[2]– عبد السلام متعب عبدان النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية منذ عام 1921 ـــ 2003، موسوعة ويكبيديا، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.hamoudi.orgt/ar/dialougue-of-intellect/14/07.htm ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/4، على الساعة: 15:00.

–

والتي احتلت العراق لتكون أيدلوجية طائفية عرفية وبذلك تحول الشعب العراقي إلى شعب طوائف وعشائر وأعراق وليس شعباً من الطبقات والفئات الاجتماعية التي تخوض صراعاً على الأرض وليس تحتها[1].

كما مارست بريطانيا قمعاً وحشياً على كل الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية والوطنية العراقية كانتفاضة، عام 1935م، و1936 وانتفاضات، 1948، 1952، 1956، وإقدامها على جرائم إعدام ونفي وشنق العديد من الحركة الوطنية والعمالية في العراق ومنهم قادة الحزب الشيوعي العراقي في 1949.[2]

المطلب الثاني: النشاط السياسي للسنة ومواقفهم

1-من مطلع القرن 20إلى ثورة 1920

شهد التاريخ العراقي المعاصر مواقف عربية سنية محورية سواء كانت في ظل الحكم العثماني الأخير وسياسة التتريك أو في ظل الاحتلال البريطاني الجديد ثم في ظل الحكومة الملكية، فقد نادت الشخصيات السنية للوقوف ضد سياسة التتريك التي دعا لها أعضاء الاتحاد والترقي، والتي تعرضت للنفي والظلم من قبل الاحتلال البريطاني[3] فيما بعد، فقد أسس هؤلاء الحزب الحر المعتدل عام 1911م، وقادوا من خلاله الخرب السياسية الإعلامية ضد تطلعات الاتحاديين والفرس بتوعية سكان المنطقة[4] من خلال مجالس الشورى والمبعوثين إلى العاصمة العثمانية وهم من تعرضوا للنفي البريطاني بعد الاحتلال لمساندتهم للعثمانيين ضد الإنجليز بالبصرة سنة 1914[5].

---

[1] – المس بيل، قلق الملوك (من رسائل المس بيل)، ترجمة عبد الكريم الناصري، جم وتح: بثينة الناصري، ط1، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1973، من ص51 وما بعدها.

[2] – عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط3، مطبعة العاني، بغداد، 1967، ص 122.

[3] –عبد الرحمن الرواشدي وآخرون، مرجع سابق، ص 73.

[4] – إبراهيم عبد الغني الدوري، البغداديون أخبارهم ومجالسهم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،2001م، ص136.

[5] – سليمان فيضي، مرجع سابق، ص 194-195.

كما أسس أهل السنة أول حزب سياسي وهو حزب العهد العراقي المناهض للوجود البريطاني بزعامة سرية من طرف سليمان فيضي في 1920، وهو أحد قيادي ثورة العشرين ومحركيها[1]، وذكرت الميس بيل أن هناك دورا كبيرا لعلماء مساجد أهل السنة في قيادة الناس ضد الوجود البريطاني وتأسيسهم لجمعية العهد وحرس الاستقلال على يد العلامة يوسف السويدي الذي تولى رئاسة مجلس الأعيان بعد تشكيل المملكة العراقية، وافتتاح أول مدرسة إعدادية بإدارة علي البزركان التي كانت مقرا للوطنيين وأقلقت المس بيل كثيرا.[2]

2- في فترة العهد الملكي:

هناك عدة محطات تاريخية سنحاول أن نوضح من خلالها نضال أهل السنة لخدمة وطنهم العراق خلال هذه الفترة إلى تولي حزب البعث للسلطة هذه المرحلة إن تم فيها تعيين سلطة عربية لقيادة العراق غير أنها ظلت مرتبطة بالانتداب البريطاني صاحب السلطة الفعلية التي التي توجه النظام الجديد وفق مايخدم المصلخة البريطانية.

لقد تعرض الكثيرمن علماء السنة ووجهائهم الذين يشكلون عقبه في وجه تطبيق السياسة البريطانية، مثل الأستاذ عبد القادر باشا الخضيري إلى الهند بسبب مواقفه الوطنية [3]ونفي العلامة الدفتري وغيرهما[4]، بالاضافة غلى ممارسة الضغط وتهديد المناطق الشمالية العربية السنية لترك مواقفهم المعارضةمن خلال إشعال الفتنة بينهم وبين القبائل الكردية، وتهديد المناطق الوسطى والجنوبية بالمراجع والآيات، وبالرغم من المضايقات لم يمنع الشيخ يوسف السويدي من أن يقود اكبر معارضة في العراق للوجود البريطاني وهو أحد مؤسسي حرس الاستقلال المدافع عن عراق عربي مستقل[5] كما استغل أهل السنة حادثة وفاة الشيخ ضاري

---

[1] – نفسه، ص23-24.

[2] – سليم الحسني، مرجع سابق، ص113.

[3] – إبراهيم عبد الغني الدوري، مرجع سابق، ص82

[4] – الوردي، لمحات، ج5، مرجع سابق، ص9-10.

[5] – الحسني، مرجع سابق، ص113.

أحد قادة ثورة العشرين لتعبئة الشارع والخروج في مظاهرات عمت جميع العراق لإيصال مطالبهم المشروعة[1]، كما خرج الطلبة العراقيون احتجاجا على زيارة أحد الصهاينة للعراق وإصدار أمر يقضي بعقاب الطلبة الذين أصبحوا قادة الأحزاب الوطنية[2] يشير حسن العلوي وهو شيعي إلى أن طلاب ذلك الزمن كلهم كانوا من أهل السنة.[3]

لقد كان موقف الحكومة الملكية في البداية يتعارض مع أهل السنة ومؤيد للسياسة البريطانية، فقد عمدت الحكومة إلى سلسلة من الإجراءات وأهمها إلغاء أوقافهم الإسلامية وتهديم المساجد كونها نواة تشكل القيادات، بعدها عمل أهل السنة على صياغة مطالبهم في إطار حزب سياسي قبل 1948م، وأعلنوا قيام حزب الإخوان المسلمون في العراق وأصدروا أول جريدة ذات طابع إسلامي، وأعلنوا استعدادهم لتقديم العون لكل من يتبنى تجربتهم من الوسط البغدادي، ولكن باءت تجربتهم بالفشل نتيجة تأييد المرجع الأعلى الحكيم[4] تأييده للحزب الشيوعي الاشتراكي محاولة منه لإيقاف التأييد الشعبي الكبير الذي حظي به حزب الإخوان.

رغم المضايقات التي تعرض لها أهل السنة خلال العهد الملكي 1921-1958 غير أنهم تمكنوا من الاستحواذ على أغلبية الوزارات التي تم تشكيلها والتي بلغت 57 وزارة التي تم تشكيلها لم يترأس غير خمسة من الشيعة أو الأكراد بالإضافة إلى أن معظم المسؤولين الإداريين في المحافظات العراقية هم من السنة، كما أن60% من أكثر القادة السياسيين أهمية في العراق خلال هذه الفترة كانوا من السنة مقابل 25% من العرب الشيعة و15% للأكراد، والأمر ذاته للجيش حيث شكل السنة غالبية هيئة الضباط خلال العهد المالكي بينما احتفظ الشيعة بالمراتب

[1] – نفسه، ص51.

[2] – نفسه، ص 129

[3] – حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990م، دار الثقافة للطباعة والنشر، باريس، 1989، ص300.

[4] – عبد الرحمان الرواشدي وآخرون، مرجع سابق، ص85.

الأدنى ولاسيما بعد إقرار الخدمة الإلزامية عام 1934، حيث باتوا يمثلون غالبية الجنود وضباط الصف[1].

إن الملك فيصل لم يكن محسوبا على طائفة بعينها فهو كان سنيا من الحجاز، وكان هاشميا من آل البيت (الفرع الحسني) وله حظوة لدى الشيعة كما لدى السنة، وربما يكون هذا الذي خدم فيصل ومنع من حصول مشكلات طائفية واضحة وحادة أمامه، وتشير مختلف المصادر إلى أن الملك فيصل كان مخلصا وجادا في إشراك الشيعة في الحكم والإدارة منذ البداية، برغم اتهامات بالطائفية وجهت إلى بعض مستشاريه الكبار مثل ساطع الحصري الذي اتهم بمحاربة الشيعة ومنعهم من تولي المناصب الإدارية.

إن هذه الأرقام تبدوا طبيعية نظرا لمجموعة من العوامل منها:

أولا: فتاوى المراجع الشيعية التي دعت إلى عدم المشاركة في العملية السياسية أو الانخراط في الجيش أو الوظائف العامة ساهم في قلة عدد الشيعة في الإدارة والجيش قياسا بنسبتهم السكانية، بالإضافة إلى احتقار الشيعة لكل شيعي يقبل الوزارة خاصة رجال الدين، وامتد ذلك لعامتهم الذين أحجموا عن العمل في الوظائف العامة لذلك سيطر العرب السنة على المواقع القيادية في الدولة والجيش[2].

ثانيا: قلة وندرة حملة المؤهلات العلمية من الشيعة وهذا ما يتعارض مع معايير التعيين في وظائف الدولة[3].

ثالثا: قيادات الدولة عند التأسيس أسندت إلى الضباط الشريفيين الذين شاركوا في الثورة العربية تحت قيادة الملك فيصل مثل نوري السعيد وياسين الهاشمي وجعفر العسكري وآخرون، فهؤلاء تلقوا تدريبا عسكريا وإداريا في الدوائر العثمانية ويحظون بثقة الملك فيصل فهم رافقوه

---

[1] – وليام أندرسن، جاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، تر: رمزي بدر، تح: ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن، 2005، ص 52-53.

[2] – الوردي، لمحات من تاريخ العراق، ج6، ص30

[3] – حنا بطاطو، العراق...الطبقات الاجتماعية، المرجع نفسه، ص44.

من الحجاز إلى العراق[1] كما أن بعض القوميين الذين استقدمهم الملك فيصل لبناء مؤسسات الدولة كساطع الحصري كان موقفهم من بعض الشيعة ليس لكونهم شيعة، وإنما لولائهم المفرط لإيران وتبنيهم أجندة الدولة الإيرانية.

لقد تسببت هذه العوامل وسواها في استمرار إدماج أهل السنة بالدولة، مثلما تعودوا دائما، ولم يجدوا حاجة أو رغبة أو دافعا لاستثارة أية مشاعر طائفية، اجتماعية كانت أم سياسية، وهم أيضا ليسوا في حاجة إلى إيجاد صيغة لمرجعية دينية سنية توحدهم في حالات الاستقطاب الطائفي فبالنسبة لهم كانت الدولة مرجعيتهم، ولم يكن ذلك معقدا لهم أو جديدا عليهم، بل كان مجرد استمرار لواقع حال متواصل منذ قرون باستثناءات محدودة[2]

المطلب الثالث: النشاط السياسي للشيعة ومواقفهم

كانت أغلب النخب الشيعية متحمسة للثورة ضد البريطانيين قبل ثورة العشرين وبعدها، وشجع على ذلك المرجع الشيعي الجديد، محمد تقي الشيرازي، الذي تولى المرجعية بعد وفاة سلفه، محمد كاظم اليزدي، في عام 1919، وكان الشيرازي خصما قويا للاحتلال، وله دور جوهري في تشجيع الثورة والدعوة لها، وقبيل تأسيس الدولة العراقية بتنصيب الملك فيصل بن الحسين في 1921م بقليل.

كان البريطانيون قد استفزوا الشيعة بتشكيل حكومة انتقالية تغلب عليها الشخصيات السنية، فعاد الشيعة إلى "ممارسة نشاطهم السياسي لأنهم أدركوا أن الإنجليز على استعداد للتضحية بنفوذهم"[3]، وعند احتيار الأمير فيصل ليكون ملكا على العراق، لم يرفضه الشيعة، بل إن الشيرازي كان قد أرسل لوالده الشريف حسين، مبعوثا خاصا قبل ذلك بسنوات مؤيدا

[1] – عبد الرحمن الرواشدي وآخرون، مرجع سابق، ص88.

[2] لقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، عدد نوفمبر،2018، ص9.

[3] – عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ط2، مكتبة آفاق، الكويت، 2013، ص 220.

ومباركا، وكان التحفظ الأبرز على فيصل أنه كان مرشحا من قبل البريطانيين، وفي المجمل كان الشيعة يشعرون بأنهم يخسرون بسبب الجهود البريطانية التي تعمل ضدهم[1].

لقد كان هذا الواقع من النتائج العرضية لمواقف المجتهدين الشيعة حينما فرضوا حضرا على قبول المناصب الحكومية في اطار معارضتهم للوجود البريطاني في العراق والحكومة العراقية بالطريقة التي شكلت بها في أوائل العشرينات[2]، ومن أبرز ما صدر من فتاوى بهذا الخصوص، فتوى المرجع الأعلى، الشيرازي، في مارس 1920م، وفتوى الشيخ المهدي الخالصي، في 1921، بتحريم قبول مناصب حكومية، معتبرا ذلك عملا من أعمال التعاون مع الكفار، وقد واصل الخالصي معارضته الشديدة لكل الإجراءات الحكومية طالما بقي الوجود البريطاني ممثلا بالمندوب السامي، وأفتى بتحريم المشاركة في الاستفتاء على الدستور؛ مما تسبب بنفيه في 1923م إلى إيران من قبل رئيس الوزراء، عبد المحسن السعدون، وقد رفض الخالصي بعد سنوات عرضا بالسماح له بالعودة مقابل عدم تدخله بالسياسة حتى توفي هناك.[3]

كانت هذه المواقف الشيعية الصارمة من الاحتلال البريطاني والفتاوى الخاصة بتحريم العمل والتعاطي مع الحكومة الجديدة بأي شكل، من الأسباب المهمة لابتعاد جمهورهم عن الدولة وما تمثله من مؤسسات؛ حيث كان الشيعة يحتقرون أي رجل منهم يقبل الاشتراك في الوزارة، وإن تجرأ أحدهم ودخل الوزارة نبذوه اجتماعيا وربما أهانوه ويشمل ذلك بشكل خاص رجال الدين[4].

برغم محدودية النفوذ الشيعي في مؤسسات الدولة ومراكز الحكم كانت في جانب منها خيارا شيعيا، إلا انها تسببت لاحقا في خلق شعور بالتمييز لدى الشيعة، وفي عام 1927،

---

[1] – عبد الله النفيسي، المرجع السابق، ص 230.

[2] – إسحاق النقاش، شيعة العراق، ط2، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، 2003، ص 207.

[3] – لقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مرجع سابق، ص8.

[4] – علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ...، ج6، مرجع سابق، ص 30.

قرر مجتهدون شيعة اجتمعوا في النجف رفع الحظر عن توظف الشيعة في المناصب الحكومية، وطالبوا في الوقت نفسه بنصف المناصب الوزارية في كل حكومة، لكن إصدار تلك القرارات وحدها لم يكن كافيا لتنفيذها من قبل الحكومة، فقد كانت عجلة الدولة قد مضت، وصار من الصعب تحديد نقطة التوازن الطائفي في إدارة المؤسسات وتوسيع النفوذ، وكان من المحتمل أن يتسبب ذلك بسوء فهم تاريخي، تطور بعد ذلك ليصل في عام 1933م إلى حركة احتجاجية للشيعة بشعارات واضحة تعلن الرغبة في "النهوض وانتزاع حقوقهم من السنة"، وتصف الحكومة التي تهيمن عليها شخصيات سنية بأنها "حكومة احتلال"[1].

تسبب هذا الوضع برمته في إشعار الشيعة في البداية بانهم ضحايا تمييز سياسي، وكان ذلك مؤثرا في مستقبل العراق بسبب ما فرضه من مشاعر أو قناعات تحولت إلى أنماط تاريخية ثابتة كان يجري العودة إليها متى ما تصاعدت الحالة الطائفية أو وجد البعض رغبة في استثارتها، وبطبيعة الحال فقد "خلق ذلك الكثير من التوترات والصراعات داخل البنية الاجتماعية العامة، انتجت مجتمعا ذا اندماجاجتماعي ضعيف"[2]

وفي ظل المناخ السياسي الذي تهيمن عليه القوى اليسارية والقومية، فقد ظلت الشيعة وحتى السنة محدودة الأثر والتاثير، غير أن هذا الجو وفر لها تجنب انتباه السلطات الحاكمة ومنحها فرصة البقاء وتعزيز القدرات التنظيمية، وقد يمكن اعتبار حزب الدعوة أول التنظيمات السياسية الشيعية الواضحة والمباشرة في التعبير عن المرجعية العقائدي الشيعية، بشكل تجاوز فيه التنظيمات التي ظهرت في العراق منذ بداية القرن العشرين، وكانت على شكل جمعيات إسلامية قصيرة العمر اهتمت "بمقارعة الاحتلال" وإعلاء راية الإسلام"، من غير تأصيل عقيدي شيعي واضح ومباشر، وربما كانت جمعية الشباب المسلم والمسلمون العقائديون المتفرعة

[1] – إسحاق النقاش، مصدر سابق، ص 217-220.

[2] – بلقيس محمد جواد، مرجع سابق، ص129.

عنها، أكثر التنظيمات طموحا وربما اقتربت من الإطار الحزبي، ومع ذلك فأهميتها لا تنبع "من طبيعة فكرها الحركي، بقدر ما تنبع من سبقها التفكيري في ضرورة العمل الحركي"[1]

تأسس حزب الدعوة عام 1957م، قبل نحو عام من نهاية العهد الملكي دون أن يكون هناك تحد واضح من السلطات الحاكمة للتيارات الشيعية أو المرجعية الدينية التي كان يتزعمها آية الله محسن الحكيم، لكن التخدي الحقيقي كان يتمثل بانتشار وهيمنة كل من الحزب الشيوعي وحزب البعث، وصراعهما المعروف على الساحة السياسية العراقية، غير أن الأول كان في ذلك الوقت هو الأقوى والأكثر انتشارا لاسيما في المناطق الشيعية جنوب العراق، وهو امر كان يمثل تهديدا مباشرا للزعامات الدينية التقليدية ولقدرة المؤسسة الدينية الشيعية على استقطاب السكان الشيعة او طبيعة الطقوس الشيعية المعروفة التي تستغرق كل شهور السنة، وتتطلب لنجاحها مشاركة جماعية، سيضعها التيار الشيوعي محل شك أو أنه يستغلها للقيام بمظاهراته وأنشطته بعيدا عن رقابة الأجهزة الأمنية[2]

المطلب الرابع: تقييم الصراع السني الشيعي

لقد امتازت مرحلة ثورة العشرين وبعدها الحقبة الملكية عن الحقب الأخرى بأنها أخف طائفية رغم الكلام الذي قيل عن تهميش الشيعة وتجاهل الأكراد، وسنورد في هذا الشأن بعض الأحداث التاريخية التي نقيم من خلالها الصراع السني الشيعي في هذه الفترة والذي نجم عن عدة عوامل يمكن أن نلخصها في:

أ-مساهمة ثورة العشرين في نشأة تحالفات قبلية -متجاوزة للطائفية ضد العدو البريطاني المشترك - بين السنة والشيعة، فمن بين القبائل السنية التي شاركت في الثورة؛ قبائل الفلوجة والمحمودية قرب بغداد شاركت بشكل خاص استجابة لفتوى الجهاد التي صدرت من المرجعية

[1] - رشيد خيون، شيعة العراق...جماعات وأحزاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 24.

[2] - حنا بطاطو، مرجع سابق، ص 363.

الشيعية في النجف آنذاك[1]. كما ساهمت الثورة في إعادة رسم العلاقات السنية-الشيعية، وتكريس الحالة الوطنية على حساب التعصب الطائفي.

وقد تعزز ذلك في عام 1922م؛ حينما قامت مجموعات الإخوان الوهابية التابعة لابن سعود بالإغارة على القبائل العراقية الشيعية جنوب الناصرية فقتلت المئات ونهبت الممتلكات... حينها عقد مؤتمر في كربلاء برئاسة المرجع الشيعي، الشيخ مهدي الخالصي، وقد كانت مشاركة شخصيات سياسية ودينية سنية من بغداد والموصل وتكريت وسواها سببا في ضمور أي تفسيرات طائفية كان يمكن أن يولدها مثل ذلك الاعتداء، بل إن أبرز علماء السنة في بغداد أصدروا فتوى شرعية عشية المؤتمر تجيز القتال ضد الوهابيين نصرة للمسلمين الشيعة[2].

ب-كانت ثورة العشرين مناسبة مهمه لترسيخ فكرة الوطنية العراقية حتى قبل تأسيس الدولة المعاصرة، لكن منحها هذه الأهمية كان يعود بالأساس إلى عدم وجود سوابق مماثلة؛ فقد كانت الثورة "أول حدث في تاريخ العراق يشترك فيه العراقيون بمختلف فئاتهم وطبقاتهم"[3] وقد شاركت فيها جميع الفئات والمكونات الطائفية والعرقية بما فيه الكردية والتركمانية، وكذلك المستويات الطبقية، كل ذلك كان جيدا وغير مسبوق في مواجهة عدو مشترك هو الاحتلال البريطاني.

---

[1] – من بين هذه القبائل الجنابيين في المحمودية وزوبعة القاطنة في الفلوجة وبغداد، والأخيرة كان يرأسها الشيخ ضاري المحمود الذي أصبح من أشهر رجال ثورة العشرين بعد أن قتل أقوى قادة الإنجليز في العراق آنذاك، العقيد لجمن، وقد نقل عنه في أكثر من مناسبة دفاعه عن المرجعية والشيعة عموما ورفضه محاولات الإنجليز اللعب على الورقة الطائفية، وقد كان الشيخ ضاري أول من استجاب من خارج القبائل الشيعية لفتاوي المراجع في النجف بالجهاد ضد البريطانيين، وحينما هرب من مطاردة البريطانيين بعد إخماد الثورة، لجأ إلى قبائل شيعية في الفرات الأوسط، حيث ظل هناك، للمزيد أنظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية...، ج5، مصدر سابق، ص 66.

[2] – للتفصيل بشأن مؤتمر كربلاء والشخصيات التي حضرته، وكذلك موقف الإنجليز الرافض له، أنظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية...، ج6، مصدر سابق، ص 132، 146.

[3] – نفسه، ج5، ص 15.

ج- تلاشى مشاعر التمييز التي شعر بها الشيعة نتيجة إقصائهم من وزارات الدولة تدريجيا مع تزايد المتعلمين الشيعة، واستقطابهم في الوظائف الحكومية والأمنية[1]، وشغلهم لمناصب مهمة، وهي تطورات ترافقت مع تعاظم قوة الدولة المركزية، وهيمنتها، وتغير المزاج الشعبي والسياسي العام، وتراجع النخب الدينية والقبلية على الشارع وعلى قوة الهوية الطائفية التي تراجعت لصالح الهوية الوطنية.

د-سيطرة كل من التيارين، اليساري والقومي، على الساحة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية وصراعهما الفكري والميداني، والصراع بين القوى الوطنية عموما وبين حكومات العهد الملكي، بالإضافة إلى الصراع بين القوى الإسلامية الشيعية والسنية ضد الشيوعيين والقوميين على حد سواء؛ هذا النمط من الصراعات السياسية يعد تطورا في الوعي الشعبي أوقف تطور النزاع الطائفي السني الشيعي[2].

هـ- سيطرة القوى علمانية التوجه على مجمل الحركة الوطنية العراقية، بعدالإطاحة بالملكية وتأسيس الجمهورية في جويلية 1958، هذا الذي ادى إلى انشغال البلاد بالصراعات الدموية بين بين الشيوعيين والبعثيين، وبالانقلابات العسكرية،ولم يعد للطائفية مكان ملموس ومؤثر، وبقي موجود كمجرد تعبيرعن وجود طوائف دون بروز واضح وطاغ .

و-زاد ضمور حالة الصراع مع تأسيس أهل السنة ممثلين بجماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، والشيعة لحزب الدعوة، في نهاية الخمسينيات، بعدم انحراط التياران في أي صراع فكري أو عقيدي اوميداني، بل بالعكس فقد تعاون الطرفان بطريقة لافتة بعد انبثاقالحزب الاسلامي عن جماعة الاخوان المسلمين في

[1] - ازداد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية الحكومية من 801 في 1920إلى 89482 في عام 1939م، وفي المدارس الثانوية من 110 إلى 13959في الفترة نفسها، حنا بطاطو، المصدر السابق، ص43.

[2] - نفسه، ص53.

1960، وانضمام مجموعة من الشباب الشيعي لجماعة الإخوان المسلمين (السنية)عند تأسيسها، واستفادتهم من التجربة التنظيمية للجماعة في بناء حزب الدعوة بعد ذلك بسنوات[1].

ز- لم تكن الطائفية في العراق هاجسا جماعيا ضاغطا في تلك الفترة قبا نهاية الخمسينيات؛ لانشغال العراقيين بوقائع واهتمامات سياسية واجتماعية بعيدة عن الإسلام السياسي، وما يعنيه من طائفية سياسية، نتيجة الإهتمام بالسجال الديني ضد الشيوعيين، وفي مرحلة لاحقة ضد البعثيين القوميين، ظل واحدا من المهام الحيوية للتيارات الدينية السنية والشيعية[2].

ح- إنعدام الأحداث الدراماتيكية في العلاقة بين الإسلام السياسي الشيعي والسلطة خلال عهدي الأخوين عارف (1963-1968م) بسبب ثبات علاقة السلطة مع مرجعية الحكيم القوية، كما أن علاقة النجف استمرت مع السلطة البعثية بعد 1968م، لكن بدء مشكلات العراق مع إيران الشاه أثار الخلاف بين نظام الرئيس، أحمد البكر، ومرجعية الحكيم، هذا الخلاف لم تظهر آثاره بشكل واضح [3]

المبحث الثالث: تطور الصراع في فترة حكم البعث 1968-1990

المطلب الأول: موقف البعثيين من الشيعة

يرى بعض المؤرخين أن السياسيين الشيعة في العراق كانوا من بين مؤسسي حزب البعث وقيادته، يذكر حنا بطاطو، أن أعضاء قيادة حزب البعث في القطر العراقي يوم انقلاب 1963/2/8، كان 62% منهم شيعة، انخفضت هذه النسبة إلى 6% في انقلابهم عام 1968[4]. وهذا يدل على إن الصراع الطائفي كان على أشده داخل حزب البعث، بدأت عملية

---

[1] - لقاء مكي، سنوات العاصفة، قراءة جديدة في احتلال العراق، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2013، ص 75.

[2] - لقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مرجع سابق، ص11.

[3] - نفسه، ص12.

[4] - حنا بطاطو، العراق -الطبقات الاجتماعية، الكتاب الثالث، ط1، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1992. ص 459 و284.

تصفية الكوادر الشيعية في قيادة الحزب، إما عن طريق حوادث الطرق، أو الإعدامات بتهمة التآمر على الحزب والدولة، إلى أن تم حصر قيادة الحزب بيد العشيرة التكريتية وعائلة صدام حسين نفسه، وهناك شهود وأدلة كثيرة موثقة تؤكد طائفية حزب البعث في عهد البكر وصدام، نورد في هذا الفصل بعضاً من تلك الشواهد.

لقد أشار الدكتور جواد هاشم في كتابه الموسوم (مذكرات وزير في عهد البكر وصدام) إلى الكثير من الممارسات الطائفية في قيادة حزب البعث، فيقول إنه كان يعتقد " أن من آمن بعقيدة حزب البعث، التي من أول مبادئها محاربة العشائرية والطائفية، لا يمكن أن ينجرف في دوامة التيارات العرقية والتحزبات المذهبية. وبأن لا وجود لأية ممارسة طائفية في العراق، سرية كانت أم علنية[1].

كما ويذكر الدكتور محمد صادق المشاط، وزير التعليم العالي في عهد أحمد حسن البكر، وسفير العراق في واشنطن في عهد صدام حسين، في مذكراته، عن معاناة كثيرة تعرض لها أقرباؤه بتهمة التبعية الإيرانية وغيرها، فيقول: "وقد طال الطرد أقربائي (ومنهم ابن عمتي وعائلته) وتمت مصادرة بيته وأمواله، وقد داهمته المنية في إيران، كما وحاول جلاوزة صدام طرد شقيقتي إذ جاؤوا إلى دارها وطلبوا منها الخروج مع زوجها لغرض تسفيرهم أي طردهم من العراق، ورميهم على الحدود الإيرانية، ولكنها اعترضت صائحة بأن أخي محمد المشاط، وهو سفير العراق في فيينا (وكان ذلك في نهاية عام 1979)، ثم رفعت سماعة التلفون وأخبرتني أثناء وجود هؤلاء الجلاوزة في الدار، مما حدا بهم إلى الاتصال برئيس المخابرات، الذي قرر صرف النظر عن تسفير شقيقتي وزوجها..."[2].

يذكر نجيب الصالحي، -والذي كان شاهد عيان على أحداث كثيرة في تلك المرحلة، خاصة فيما يتعلق بالتمييز الطائفي في عهد حكم البعث-، فيقول: ولحرمان الشيعة من الدخول في

[1] - جواد هاشم، مذكرات وزير في عهد البكر وصدام، ط1، دار الساقي، بيروت، 2003، ص 95-96.

[2] - محمد صادق المشاط، كنت سفيراً للعراق في واشنطن، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الأردن، 2008، ص 228.

الكلية العسكرية، انحصر قبولهم كجنود وضباط صف، لذلك يتهكم العسكريون على محافظة الناصرية، بأنها مدينة المليون نائب ضابط، إشارة إلى العدد الكبير جداً من مراتب القوات المسلحة العراقية (جندي، عريف، رئيس عرفاء، نائب ضابط) الذين ينتمون إلى تلك المحافظات الجنوبية الشيعية[1].

بالإضافة إلى إبعاد العناصر الشيعية من المناصب الحساسة في الحزب والدولة، وتم حرمان مناطق الوسط والجنوب من الخدمات، والعمران والتي تركزت في المناطق الشمالية العربية السنية رغم أن الثروات النفطية الهائلة كانت من البصرة والعمارة[2].

كما اتخذت المظالم ضد الشيعة العرب شكلاً متطرفاً في عهد حكم البعث الثاني بعد عام1968م، كإصدار قانون سنة 1980 الذي قام بموجبه بإسقاط الجنسية عن مئات الألوف من الشيعة العرب وتهجيرهم بالقوة بتهمة التبعية الإيرانية، وتم تنفيذ هذا القانون بمنتهى القسوة والوحشية، وذلك بإلقائهم على الحدود الإيرانية الملغومة أيام الحرب العراقية – الإيرانية بعد أن جردهم النظام من جميع وثائقهم الرسمية التي تثبت عراقيتهم أباً عن جد، ومصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، كذلك شجع حكم البعث العراقيين على تطليق زوجاتهم المتهمات بالتبعية مقابل مكافئة قدرها ثلاثة آلاف دينار عراقي (نحو عشرة آلاف دولار آنذاك) للمدني، وأربعة ألاف دينار (نحو 13 ألف دولار) للعسكري[3].

وضمن سياسة العزل الطائفي والاجتماعي، أصدر النظام قراراً يقضي بموجبه ترحيل 75% من سكان بغداد الذين تتحدر أصولهم من المحافظات الجنوبية والوسطى، الذين لم يسجلوا في إحصاء 1957 إلى محافظاتهم الأصلية. واستثنى هذا القانون القادمين من المدن الشمالية الغربية مثل: تكريت والرمادي والموصل، ويهدف هذا القانون إلى ضرورة تغيير

[1] – العميد الركن نجيب الصالحي، الزلزال، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، لندن، 1998، ص121.

[2] – نفسه، ص249.

[3] – سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ط1، مؤسسة الفجر، لندن،1993، ص47.

البنية الديموغرافية لسكان العاصمة، محاولاً إنشاء بنية اجتماعية جديدة تنسجم مع رؤاه الفكرية ومخططاته السياسية[1].

وقد بلغ حقد النظام البعثي على محافظات الوسط والجنوب أن عمد إلى تفكيك المنشآت الصناعية في تلك المحافظات ونقلها إلى المحافظات الشمالية الغربية. ويكفي أن نشير هنا إلى سكان المنطقة الجنوبية ابتداء من محافظة واسط وحتى البصرة يشربون ماء غير صالح للاستهلاك البشري منذ عام 1985، وإن تجاراً ومقاولين من صلاح الدين والأنبار انشأوا شركة في البصرة بدعم حكومي غير رسمي لإنتاج الماء النقي وبيعه إلى المواطنين بسعر تجاري[2].

غير أن هناك آراء تفند شراسة وتسلط البعثيين اتجاه الشيعة، ومن بينهم لقاء مكي الذي يرى أن سياسات التمييز ليست هي بالضبط سياسات القمع، إن نظام البعث وإن كان قاسيا وقمعيا مع معارضيه الشيعة وغيرهم ممن حملوا السلاح ضده، ومع من تعاون مع إيران، لكن النظام لم يكن قد عدّ بأي شكل الشيعة أو الأكراد مواطنين من الدرجة الثانية، حيث أن نحو 70% حزب البعث في العراق كانوا من الشيعة، كما أن حقائق التعامل الحكومي اليومي مع السكان العراقيين، والتوزيع الطائفي للتنمية والخدمات والوظائف كان يؤشر تماما إلى عكس ما تردده دعاوي التمييز والمظلومية.

لقد حظي الجنوب ذو الأغلبية الشيعية برعاية فاقت في بعض الأحيان ما تلقته مدن الوسط ذات الأغلبية السنية، وهذا ما اقر به كتاب أمريكيون عرفوا بانتقادهم نظام صدام حسين، مع الاستثناء الشاذ، كانت الأكثرية الشيعية مبعدة من السلطة السياسية، ولكنها مشمولة في آليات التوظيف الواسعة التي توصلت إليها الدولة في هذه الفترة، فللمرة الأولى

[1] – العميد الركن نجيب الصالحي، الزلزال، ص 384– 385.

[2] – الصالحي، نفس المصدر، ص412

كان النظام قد أسس هيكل دولة واسع بما يكفي الأكثرية الشيعية؛ وفي الفترة ما بين 1968-1988 تحسنت الأحوال المادية للأكثرية الشيعية بشكل ملحوظ.[1]

وأما مسألة إبعاد عشرات الألوف من ذوي التبعية الإيرانية عن العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية بوصفه أبرز مثال على التمييز، فإن ذلك لا يعبر عن سياسة تمييز طائفية بقدر ما يرتبط بعلاقات شائكة ومعقدة مع إيران وخلال حرب ضروس معها، بمعنى أن هؤلاء لم يبعدوا لأنهم شيعة بل لأنهم تبعية إيرانية.[2]

المطلب الثاني: موقف البعثيين من السنة

كان لحزب البعث بمن فيهم صدام حسين ثلاثة شعارات رئيسية: الوحدة، والحرية، والاشتراكية[3]، كما كان للفكر القومي العربي دورٌ مهم في معتقداتهم، ومن هنا يرى الباحثون في السياسة أن الدين والمذهب لم يكن مِن هواجس حكام العراق، وكذلك لم تكن مكانة للدين والعلماء في الهيكل القانوني، والحقوقي، والحكومي للعراق[4].

قام حزب البعث الاشتراكي قبل تولّي السلطة بإعطاء أهمية للدين والإشادة بذكره، وكان صدام سني المذهب ، وعلى الرغم من أنه كان يحاول أن يظهر نفسه دينيا، فقد كان يعتقد أنه يجب أن يُنظر إلى أبعد من الدين مِن أجل التقدّم بالثورة، ومِن أجل التماسك القومي كان يعتقد بأنه يجب على الدولة أن تترك نشر أي مذهب إسلامي، وكان صدام يعتقد بأن فلسفة

[1] – الأزمة العراقية، أزمة مجتمع أم أزمة دولة، دراسة على موقع الجزيرة. نت، عبد الرحمن الرواشدي وآخرون، مرجع سابق، ص92.

[2] – وليام أندرسن، مصدر سابق، ص 152.

[3] – بلقيس محمد جواد، مرجع سابق، ص 118-120.

[4] – النقاش، مصدر سابق، ص 117-220

حزب البعث ليست دينية بل هي دنيوية، إلا أنه في الظاهر كان يقول: لا ينبغي للحزب أن يرفض المعتقدات الدينية للشعب.[1]

إن حزب البعث افتتح حكمه بمجزرة طالت العلماء من أهل السنة وفي مقدمتهم الشيخ عبد العزيز البدري بسبب عدم اعترافه بحزب البعث، وعدم إصداره لفتاوي تجيز الانضمام إليه، في حين أصدر المرجع الشيعي الأعلى السيد الخوئي فتواه بحرمة الانضمام إلى حزب الدعوة لأنه سوف ينتزع الولاءات الشيعية منهم وجواز الانضمام إلى حزب البعث الحاكم[2]، والذي نراه أن سبب الظلم الذي لحق بالعرب السنة في العراق يعود إلى عدم وجود دولة عربية إسلامية ذات استراتيجية سنية حامية للسنة عكس الجارة إيران.

إن اتهام السنة بالبعثية ظلم وتزييف للحقائق، وهي دعوة غربية استعمارية للنيل منهم، لأنهم المكون الوحيد الذي لا يمكن اختراقه، لذلك وجب تهميشه[3]، كما أن محاولات الانقلاب والاغتيالات ضد نظام البعث الحاكم ورأس السلطة صدام حسين كان على أيدي ضباط من أهل السنة.[4]

لقد كانت علاقة السلطات البعثية مع سكان العرب السنة في الغرب والشمال الغربي معقدة، حيث يعتبر صدام أن زعماء القبائل في المنطقة الوسطى ومنطقة الشمال الأوسط يمثلون تهديدا على الدولة، وذلك لاستئصال الهوية القبلية في جميع أنحاء العراق، وكان الضباط العسكريون السنة ومعظمهم من ذوي الانتماء البعثي يشكلون مصدر قلق دائم على النظام.[5]

---

[1] – أبو غزالة، المشير عبد الحليم، الحرب العراقية الإيرانية 1980 –1988، د.م، د.ن، 1993–1994 م، ص49

[2] – محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر، د.د.ن، د.م، دت، ص 162.

[3] – عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، المركز العراقي للدراسات والإعلام، العراق، 2002م ، ص 120.

[4] – محمد حسنين هيكل، مدافع آيات الله، بيروت، 1982، ص 137.

[5] – هيذر روبنسون وآخرون، الطائفية في الشرق الأوسط – التداعيات على الولايات المتحدة، ص 46، متاح على الموقع الإلكتروني: www.rand.org/t/RR1681

المطلب الثالث: التمرد الشيعي وأسبابه

أ.سياسة صدام حسين والحرب على إيران

على الرغم من أن بعض العراقيين العرب الشيعة كانوا ضمن حزب البعث، وبعضهم ضمن الجيش، وتجنبوا النشاط السياسي ضد السنة، إلا أن ارتياب البعثيين السنة وممارستهم القمع كان سيدفع الشيعة في النهاية إلى التمرد، لقد أدت ثورة 1979 الإيرانية، إلى تسريع وتيرة ذلك الارتياب الشديد الذي انتاب البعثيين وتولي صدام للسلطة بعد البكر هذا الأخير كان أكثر اعتدالا اتجاه الشيعة من صدام[1].

لقد قام صدام باعتقالات واسعة ضد زعماء الشيعة البارزين، وإقامة المحاكمات الصورية وعمليات الطرد والإعدامات التي طالتهم، ومن صور هذه التصرفات قمع الاحتفالات الدينية للشيعة واستهداف قيادتهم الدينية من خلال القبض على محمد باقر الصدر وإعدامه سنة 1980، هذا ما ولد للشيعة مشاعر معادية لحكومة حزب البعث والسنة وزيادة التصدعات الداخلية في العراق، ويتجلى هذا الأمر في قيام مظاهرات شيعية بين 1979-1980 وأعمال شعب واغتيالات مست مسؤولين من البعثيين السنة.

يشير بعض الباحثين إلى ان القومية والتنافس الجيوسياسي كان أكثر الأسباب لصدام للقيام بقرار الحرب على إيران ووفق هذا التفسير فالقومية والحاجة العملية هي الدوافع الرئيسية للعداء على الشيعة وليس باسم العداء السني للشيعة، لكن مهما كانت الأسباب فإن الحرب بين أيران والعراق في الفترة مابين 1979- 1980 ساعدت على ترسيخ الجوانب العملية للصراع السني الشيعي، لقد كان الشيعة في نظر صدام يمثلون عملاء لإيران، في حين اعتبرت المراجع الدينية الشيعية أن العرب السنة البعثيين يجسدون العلمانية ومعاداة الشيعة والقومية العربية[2].

---

[1]– Marr, Phebe, The Modern History of Iraq, Boulder, Colo.:Westview Press, 2012. PP. 177-178.

[2] - هيذر روبنسون وآخرون، الطائفية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص45.

لقد ساهم النظام البعثي على عهد صدام والحرب العراقية الإيرانية في زيادة التصدع والصراع بين السنة والشيعة في العراق.

ب. حرب الخليج الثانية وتداعياتها

لقد كانت الانتفاضة الت انطلقت بقيادة فيلق بدر بعد حرب الخليج بدافع من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في عام 1991م بمثابة ثورة شيعية ضد الدولة العربية للسنة البعثيين، ورغم تأييد بعض الشيعة للحكومة البعثية وامتناعهم عن المشاركة في الانتفاضة، غير أن فشل الثورة والقمع الذي أعقب ذلك عزز الهوية العربية الشيعية الجنوبية ومعارضتها للدولة والسنة بشكل أكبر، وازدادت العزلة عن النظام السني أكثر من أي وقت مضى منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة[1].

إن اختيار البعثيين للقومية لخدمة مصالحهم وبالرغم من محاولات إشراك الشيعة في الحكم، غير أن تصرفاتهم وسلوكياتهم أعقاب انتفاضة 1991م أظهرت حدة الصراع السني للشيعة، وصاحب ذلك بروز جهود الشيعة التي ترمي إلى تأسيس القومية التي تصب في مصلحة العرب الشيعة.

خلاصة القول إن الفترة الممتدة من تأسيس الدولة العراقية الحديثة إلى غاية1990م، شهد الوضع الطائفي بين السنة والشيعة نوعا من الاستقرار بسبب ميل الحكومات العراقية إلى التعامل على أساس القومية والمواطنة وتغليب مصلحة النظام، بغض النظر عن الانتماء الطائفي، لقد استخدمت الأنظمة المتعاقبة الغلظة مع المخالفين مهما كانت انتماءاتهم الطائفية والعرقية سواء مع السنة أو الشيعة، وعلى الرغم من ذلك لايعني عدم وجود صراع وأزمة طائفية خاصة في ظل وجود الدعم الإيراني الخارجي و مؤيدين في الداخل في ظل سوء العلاقة بين الجارتين إيران والعراق.

[1] – Baram, Amatizia, « Neotribalism in IRAqm: Sadam Hussein's Tribal Policies 1991-1996, » International Journal of Middle East Studies, No29, 1997, PP.8-9.

الفصل الثالث:

تداعيات الصراع على الصعيد الداخلي والخارجي

المبحث الأول: تداعيات الصراع على الصعيد الداخلي

المطلب الأول: على الصعيد الاجتماعي

المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي

المطلب الثالث: على الصعيد السياسي

المطلب الرابع: على الصعيد العسكري

المبحث الثاني: التداعيات على دول الجوار العربي

المطلب الأول: مواقف دول الجوار العربي من غزو الكويت وحرب الخليج الثانية

المطلب الثاني: التداعيات العسكرية

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية

المطلب الرابع: التداعيات السياسية

المبحث الثالث: التداعيات على إيران

المطلب الأول: الموقف الإيراني من غزو الكويت وحرب الخليج الثانية

المطلب الثاني: موقف إيران من الانتفاضة الشعبية العراقية

نسعى في هذا الفصل لإبراز أهم تداعيات الصراع السني الشيعي في العراق على الصعيد الداخلي للعراق في جوانب عدة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية، إضافة إلى تداعيات الصراع على دول الجوار العربي من خلال إبراز مواقف الدول العربية من النظام السياسي العربي بعد اجتياح الكويت، وما أحدث ذلك من انقسامات عميقة في الجامعة العربية دون أن ننسى مدى تأثر الدول العربية بأزمة الخليج بعد الانقلاب الغربي على العراق في نهاية الحرب الباردة وفي ظل النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، كما حاولنا إظهار الأضرار الاقتصادية الوخيمة على المنطقة والتي بدورها فتحت الباب لإيران لطرح نفسها كطرف إقليمي جديد في المنطقة كما سمحت للولايات المتحدة من إحكام سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: تداعيات الصراع على الصعيد الداخلي

المطلب الأول: على الصعيد الاجتماعي

إن سياسة صدام حسين القائمة على عسكرة التركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي من خلال:

– التوسع في تنظيمات الجيش العراقي بمستويات تفوق حاجته التقليدية للدفاع.

– وضع مغريات مادية متعددة لزيادة تطوع الشباب في المؤسسات والوحدات العسكرية، إذ منح العسكريين من الضباط والمتطوعين قطعة أرض سكنية مع مبلغ من المال لبنائها، ومن ثم تفضيلهم على المدنيين في المعاملات الخاصة بالدولة.

إذا ما عزلنا الأطفال والشيوخ كعناصر غير فاعلة في التركيبة الاجتماعية ومن بعدهم المرأة بدرجة أقل نصل إلى أن أكثر من 70% من سكان العراق قد عُسّكروا وأصبحوا نتيجة لصفتهم هذه جزء من التركيبة الاجتماعية العسكرية المذكورة، يأتمرون بأوامرها وينفذون توجيهاتها آليا.

– إن تلك المتغيرات المذكورة عززت بطبيعتها الشعور بالقوة لدى المؤسسة الحاكمة من جانب، وكونت تضخم بشري وفراغ مهني مثير للقلق من جانب آخر، هذه السياسة كانت تهدف إلى:

– إشغال للطبقة الفاعلة في المجتمع العراقي واستنزاف لطاقتها، ومن ثم إبعادها عن احتمالات التفكير بأن تكون طرفا في البحث عن حلول للأزمة السياسية والاقتصادية العراقية[1].

إن إجراءات صدام حسين صهر كل طبقات المجتمع العراقي في إطار عسكري شامل، ومن ثم تسخير قدراته لخدمة الفرد الواحد وتأمين ديمومته في الحكم، فكان لهذه الطبقة حقوق لم يستطع صدام تأمينها بعد حرب إيران1980–1988م وجرَّاء انتشار ظاهرة الفقر بين مختلف طبقات المجتمع العراقي. فوجد على إثرها صدام فرصة لزجها في حرب ثانية كانت نتائجها في هذا الجانب:

– تصاعد وتائر التفكك الاجتماعي، وظهور ميول جادة لهجرة شبه جماعية إلى خارج العراق خاصة من الشباب والعقول العلمية. وقد ترتب عن ذلك:

– تزايد الفوارق الطبقية باختفاء الطبقة الوسطى، واتساع الهوة بين الطبقة الفقيرة " التي تزداد فقرا وعددا والغنية التي تزداد غنا ".

– مغالاة السلطة في إجراءات التفرقة والتمييز، وخرق حقوق الإنسان.

– التوجه الطائفي والعشائري والقومي والإقليمي لعموم المجتمع العراقي كتعويض للشعور بالتهديد شبه المستمر.

[1] –. بيير سالنجر وأريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، رؤية مُطلع على العد العكسي للأزمة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 1991، ص17.

–ظهور معالم تهديد داخلي ترجم إلى ما يشبه التقسيم القومي والطائفي للعراق (جنوب شيعي مضطهد ووسط سني ترتكز عليه الدولة وشمال كردي خارج سلطتها).

– ظهور تنظيمات عديدة معارضة للحكومة ذات توجهات إسلامية وقومية وعلمانية بدأت في استقطاب العراقيين في الخارج وقليل يمكن أن يتسع في الداخل بشكل ملموس[1].

– انتشار الفقر في المجتمع العراقي بشكل رهيب قد تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية لتحويله من "حالة" وقتية إلى "ظاهرة" لعل أهمها:

– العقوبات الاقتصادية الدولية: عقب احتلال العراق للكويت مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وانتشار ظاهرة الفقر في العراق

– الفساد المالي والإداري فبحلول عام 1991 تحوُّل الفساد في العراق من "ظاهرة" إدارية–سلوكية، إلى "بنية قيمية–مؤسسية". كظاهرة، كان هذا الفساد قبل فرض العقوبات الدولية على العراق بسبب غزوه للكويت محصورًا في دائرة ضيقة من المجتمع العراقي، وسرعان ما تحوَّلت هذه الظاهرة إلى بنية مؤسسية، تُدار من أطراف داخل الدولة العميقة في مؤسسات الدولة والقطاع العام في ظل ظروف الحروب والحصار الاقتصادي[2].

في ضوء ما تقدم، فقد تضافرت العوامل الدافعة لانتشار ظاهرة الفقر في العراق، ابتداء من العقوبات الاقتصادية الدولية منذ عام 1990، وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، وانتهاء بالتداعيات الكارثية لعمليات التهجير القسري التي طالت أكثر من 5 ملايين مواطن، مما انعكس سلبًا على جُلِّ طبقات المجتمع العراقي. وأدت سياسة تدمير الاقتصاد العراقي

[1] –. عالم المعرفة، الغزو العراقي للكويت، المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التداعيات، العدد 195 آذار 1992 ص 100–112.

[2]– عماد عبد اللطيف سالم، "الفساد في العراق من البنية إلى الظاهرة: محاولة للخروج من الحلقة المفرغة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية (جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 3، 2017)، ص 469.

وتكبيله بمشاكل اقتصادية ومالية مزمنة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية جرَّاء انخفاض مستويات الأداء في كافة القطاعات الاقتصادية وزيادة أعداد الفقراء في المجتمع.

المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي

يعتبر العامل الاقتصادي واحدا من أهم أسباب الحروب وذلك للتغيير الحاصل في أهمية الموارد الحيوية والاستراتيجية في بناء الدول، ومع وضوح معالم الجوانب العملية لحرب الخليج الثانية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، التي جعلت هذا البلد يعتاد على تلك الجوانب العملية المتمثلة في استراد الحصة الأكبر من امداداته الغذائية والطبية، بعد ان تم فرض حصار أولي عليه قبل اندلاع المعارك الحربية إخراج القوات العراقية من الكويت، تطور ليصبح حصارا شاملا تفرضه قوة عسكرية، لا يستطيع مواجهتها حتى أدى إلى آثار مدمرة وسريعة عانى منها اكثر العراقيين من سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية، وبعد سنوات طويلة انهارت البنية التحتية الاجتماعية والصناعية بعد أن كان بلدا يسير نحو النمو والازدهار.[1]

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المنظمة الدولية من اجل اتخاذ تدابير تدفع لفرض عقوبات على العراق الذي اعتبرته معتديا ويتوجب عليه دفع فاتورة الأعمال التي جاءت نتيجة عدوانه على الكويت لذبك أصدر مجلس الأمن الدولي عددا من القرارات بحق العراق، كان النمط الأول منها يتضمن اتباع إجراءات تتعلق بفرض العقوبات الاقتصادية، فيما كان النمط الثاني يتعلق بالإجراءات التقديرية المتعلقة بتحميل العراق مسؤولية العدوان على الكويت، وبذلك انتقل مجلس الأمن الدولي من النمط الأول إلى النمط الثاني بعد ان استخدم سلطات واسعة النطاق بموجب ميثاق الأمم المتحدة[2]

وتعزيزا لفعالية نظام العقوبات المفروض لمجلس الامن الدولي ضد العراق، فقد تم فرض حضر اقتصادي وتجاري ومالي ضد العراق، بعد أن رفض العراق الامتثال لقرارات

---

[1] – جيف سيموز، استهداف العراق – العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية –، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004م، ص90.

[2] – علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، د. د. ن، القاهرة، 1971م، ص631.

مجلس الأمن الدولي بالانسحاب الفوري من الكويت[1]، إن نظام العقوبات المفروض على العراق قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي الذي سبق له ان تعرض لضربات كبيرة في فترة الحرب العراقية – الإيرانية، غير أن الحضر الذي فرض على نفط العراق قد حرمه من المصدر الوحيد من مصادر العملة الصعبة التي يعتمد عليها في موازنة الاقتصاد من الناحية الداخلية، ولكون الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا لا يعتمد على الإنتاج الوطني المتراكم من رأس المال الوطني في تحقيق تلك الموازنة بين الطلب والعرض وإنما يعتمد على النفط بشكل كبير في تحقيق الموازنة بين الطلب والعرض وهذا الامر جعل من الاقتصاد العراقي يميل إلى الاستيراد من الخارج للسلع والخدمات، لقد تم قطع المورد الوحيد الذي يعتمد عليه العراق في تسديد استيراد المواد الغذائية والصناعية والتنموية وأدى إلى تضخم نقدي وزيادة أسعار المواد بشكل لم يشهدها العراق من قبل فقد انهارت العملة العراقية بشكل رهيب ومن ثم انهيار الاقتصاد العراقي المعتمد على عائدات البترول[2].

المطلب الثالث: على الصعيد السياسي

كان من أبرز النتائج على المستوى المحلي ما يلي:

1- شجعت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مباشرة العراقيين على القيام بثورة ضد الرئيس العراقي صدام حسين، إذ اعتبرت أن المهمة الرئيسية لقوات التحالف كانت تتطلب تحرير الكويت، وأن تغيير النظام في العراق هو شأن داخلي لذلك مارست نشاطات سرية وعلنية من قبل أجهزتها المختلفة التي فرضت حربا نفسية ضد الشعب العراقي وقيادته ومقاتليه وقد كانت تستند على النشاطات التالية[3]:

[1] – المرجع نفسه، ص71.

[2] – فاضل الجلبي، الآثار الاقتصادية لغزو الكويت –الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة–مندى الفكر العربي، عمان، 1996م، ص85–88.

[3] – سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، د.د.ن، 2008م، ص42–43.

أ- ممارسة نشاط إعلامي من قبل الإدارة الامريكية التي وظفت كافة وسائلها المتاحة المرئية والمسموعة والمقروءة لتحقيق أغراضها في خرق القيم وتغيير الميول والاتجاهات.

ب- ممارسة نشاط استخباري يقوم على تعزيز المعلومات واثارة الفتن بين مختلف الطوائف داخل العراق.

ج- ممارسة نشاط تخريبي يقوم على عمليات استعراض القوى وشراء الذمم والتخريب النفسي والقيمي والتلاعب بالآمال والطموحات.

2- اعتماد سياسة الاحتواء المزدوجة لكل من العراق وإيران في ضوء التغييرات التي شهدتها الساحة في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية، والتي امتلكت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أسبابا مميزة وفريدة للقوة جعلتها تكون المنتصرة في الحرب[1].

لقد فشلت سياسة الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها اتجاه العراق فسارعت لاتباع سياسة جديدة تقوم على الشروع بإصدار قانون تحرير العراق واستخدام آلية رجال التفتيش الدولية وإصدار قرارات مجلس الأمن الدولي.

3- قبول العراق بالشروط العسكرية اللازمة لوقف إطلاق النار على الحدود العراقية الكويتية بين الجنرال نورمان شوارسكوف والقائد العسكري العراقي الفريق الركن سلطان هاشم أحمد والتي انتهت بفتح أبواب جديدة للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، حيث كان التفكير الأمريكي ينصب على نجاح ثورة شعبية في الجنوب يقودها الشيعة وثورة كردية في الشمال يقودها السنة تتكفلان بتحقيق ما تبقى من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تدفع الجيش العراقي للانقلاب على القيادة

[1] – ماجد عودة الله جاموس، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج، مديرية المطابع العسكرية، عمان، الأردن، 1996م، ص73.

والسلطة السياسية، غير أن الجيش العراقي رأى أن وحدة الوطن توشك على النهاية قبل أن يتحقق سقوط النظام فبذل جهدا خارقا لمقاومة الثورة شمالا وجنوبا[1]

المطلب الرابع: على الصعيد العسكري

كانت النتائج مباشرة على العراق حيث ألحقت القوات المتحالفة خسائر عسكرية كبيرة في الجانب العراقي بلغت على مستوى القوة الجوية تدمير 33 طائرة مقاتلة و4 حوامات مع تدمير 70 طائرة أخرى في مطاراتها، مع فرار 147 طائرة إلى إيران، أما خسائر العراق على المستوى القوات البرية فقد تكبدت خسائر جسيمة بلغت 3000 دبابة، 925 عربة مدرعة، 1485 مدفع ميداني، بالإضافة إلى فقدان 26 فرقة عسكرية من أصل 48 فرقة يتكون منها الجيش العراقي[2]، بالإضافة إلى تدمير البنية التكنولوجية والتصنيعية العسكرية للعراق ومختلف المنشآت والمشاريع وتقطيع أوصال العراق من خلال اللعب على الورقة الطائفية والعرقية في الشمال الكردي والجنوب الشيعي[3].

إن هذه الوقائع تأكد أن العراق قد تعرض إلى حرب دمار شاملة بفعل الضربة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ومارست العزل والقتل لألوف من النساء والأطفال ودمرت المنشآت المدنية والحيوية، إضافة إلى تشكيل لجان تفتيش للبحث عن القدرات العراقية البيولوجية والكيمياوية وتدميرها لضمان عدم حيازة العراق لترسانة أسلحة نووية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[4].

المبحث الثاني: التداعيات على دول الجوار العربي

---

[1] – محمد حسين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط7، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2007م، ص131.

[2] – جاك أندرسون، شوار سكوف، تر: أحمد عبد الحميد وأميرة إبراهيم، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 1992م، ص27.

[3] – مصطفى الدباغ، الخداع في حرب الخليج، مكتبة الرسالة الحديثة، 1993م، ص27.

[4] – تيم نيلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا، السودان)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م، ص32-35.

المطلب الأول: مواقف دول الجوار العربي من غزو الكويت وحرب الخليج الثانية

تعتبر أزمة الخليج بحق الفتنة الكبرى الثانية في التاريخ الإسلامي، فمنذ الفتنة الكبرى الأولى في منتصف القرن الهجري الأول، لم يمر العرب والمسلمون بمثل ما مروا به في أزمة الخليج التي بدأت فصولها الدرامية المعلنة يوم 1990/08/02م، عندما قام نظام صدام حسين في العراق بغزو دولة الكويت، وانتهت آخر فصولها العلنية بانهزام قوات النظام العراقي وانسحابها من الكويت يوم 1991/02/28م[1].

لقد أحدثت عملية اجتياح القوات العراقية للكويت انقساما كبيرا في الواقع العربي، بعد أن حملت معطياته إلى الصدارة تيارا عريضا من القوى العربية الرسمية المعادية للخطوة العربية، والتي كانت مستعجلة لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق بحيث وفرت غطاءا للإدارة الأمريكية من أجل تحريضها لتوجيه الضربة، بعدما فوت العرب فرصة معالجة الاجتياح العراقي للكويت من خلال الاستعجال بإصدار قرارات القمة العربية في أوت 1990م، التي شكل الانقسام العربي فيها تجاوزا لحالة الاختلاف التي كانت قائمة في الأجواء العربية حول بعض الاختيارات السياسية التي تتعلق بالأمن والسيادة والمصالح ليصبح ذلك الانقسام تعبيرا عن رغبة لدى قسم من العرب المتنفذين في استقبال الجيوش الأمريكية على الأراضي العربية ومشاركتها في الدفاع عن الامن القومي العربي على ما سموه بالخطر العراقي، حتى إن تلك الرغبة دفعت أصحابها للتخلي عن كل أعراف وقيم الجامعة العربية، فقد جاء هذا الموقف ملبيا لرغبات مصر وسوريا ودول المغرب العربي ما عدا ليبيا وجيبوتي والصومال، فقد أصبحت قرارات الجامعة العربية كافية لقيام الولايات المتحدة بتوسيع تدخلها الذي شكل عملية التواجد الأمريكي في المنطقة وبداية السيطرة والهيمنة عليها[2].

وفي هذا الإطار يمكن الوقوف عند أبرز المواقف العربية من الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية وهي كما يلي:

---

[1] – حسن وجيه، أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1992م، ص11.

[2] – عبد الإله بلقزيز، أزمة الخليج بعد نهاية الحرب الباردة، دار الكلام، الرباط، المغرب، 1991م، ص35.

أ- **الموقف المصري:** كان موقف مصر بعد الاجتياح العراقي للكويت يدعوا إلى تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادئ بعيدا عن أجواء التوتر وخلق الأزمات فور نشوب الأزمة، بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية ضمن الإطار العربي بحكم أن الأزمة شكلت تهديدا مباشرا للمصالح المصرية من عدة جوانب من أبرزها: أنها أوجدت مأزقا حقيقيا للعلاقات المصرية العراقية المنتمية إلى مجلس التعاون العربي من جهة، والعلاقة الطيبة التي تربط مصر بالكويت من جهة أخرى، وأنها ستخلق حالة من الانقسام في الدول العربية بين مؤيد لموقف العراق ورافضا له، كما أن الأزمة ستعرض مصالح مصر الاقتصادية إلى الخطر مع كلا البلدين[1].

تعد مصر من الدول الحيوية المتميزة بموقعها الاستراتيجي وثقلها الثقافي والسياسي عربيا واسلاميا وافريقيا، وهذا ما جعل الإدارة الامريكية تعتبرها مفتاحا لأي استراتيجية ناجحة في الشرق الأوسط ولهذا سعت إلى إبقاء مصر في دائرة الغرب، وطلبت من حكومتها تقديم الدعم ليس بهدف الحفاظ على أمن المنطقة فحسب بل لأن مصر تعتبر عاملا مهما في إعادة بناء وتطوير هذه المنطقة، خاصة أن الأزمة قد جاءت قبل الانتقال الفعلي لمقر الجامعة العربية بمصر التي اعتبرت أن الأزمة تمثل تهديدا للأمن القومي المصري ومكانتها العربية[2].

بعد حدوث أزمة الخليج والتطورات اللاحقة بها كان الموقف المصري أساسيا في الحفاظ على وحدة الائتلاف المعادي للعراق، وبدون هذا الموقف المصري كان يصعب على الولايات المتحدة الحفاظ على الائتلاف التي قامت بتشكيله، فمصر وفرت الغطاء اللازم للعدوان على العراق بالإضافة إلى مشاركتها فعليا من خلال إرسال قوات عسكرية لدعم قوات التحالف التي أخرجت القوات العراقية من الكويت، لقد استغلت مصر هذا الوضع لتحسين مكانتها على المستوى الدولي وانتهجت مواقف ترتبط بالمنظور الأمريكي للتسوية

[1] – محمد علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسية الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990م، ص18–22.

[2] – أيمن السيد عبد الوهاب، مصر ومحاولة احتواء الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990م، ص29–33.

السلمية مع إسرائيل وأصبحت واحدة من الدول المهمة في الاستراتيجية الأمريكية ومشروعها الإقليمي، كما أصبحت من اكبر الدول عربيا تلقيا للمساعدات الأمريكية، حيث تحصل على نسبة 94% إجمالي المساعدات الأمريكية للدول العربية، ناهيك عن المساعدات العسكرية المقدرة بـ 1300 مليون دولار قيمة وارداتها من أنظمة التسلح الأمريكية[1]، ولولا هذا الموقف المصري المتشدد اتجاه العراق لما تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على تفويض عربي لضرب العراق.

ب- **الموقف السعودي:** يعتبر موقف السعودية من حرب الخليج الثانية خروجا عن تقاليدها الدبلوماسية التي تتحاشى الصدام مع أي جهة أخرى وتسعى لاسترضاء الأطراف كافة، فق خرجت بالكامل لتصبح طرفا أساسيا في أعنف صراع إقليمي عرفته المنطقة طوال تاريخيها، كونها سمحت بالتواجد العسكري الأمريكي الكثيف على أراضيها والذي يعد هو الأكبر على مدى التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية وفي مواجهة دولة شقيقة ترتبط معها بروابط قومية ودينية ومصالح مشتركة، وأن السبب وراء ذلك الموقف السعودي يعود لتخوفها من عدم توقف القوات العراقية عند الحدود السعودية الكويتية ليتعدى ذلك إلى أراضيها، وسيطرت العراق على النفط السعودي في خطوة لاحقة وهذا ما كان يرجحه كل من وزير الدفاع الأمريكي "ديك تشيني" والمستشار الأمن القومي "بيرنت سكوكروفت"[2].

لقد ساهمت القوات السعودية بشكل فعلي في توجيه ضربات مباشرة ضد القوات العراقية سواءا من خلا القوة الجوية عبر مشاركة طياريها أو من خلال القوة البرية التي واجهت الجيش العراقي في جبهات القتال بشكل مباشر، فلأول مرة تدخل السعودية في حالة صراع عسكري في الأشهر الأولى بعد الاجتياح العراقي للكويت وخلال الحرب، وحتى بعدها إذ تعاملت مع المعارضة العراقية وتبنت مشروع تقسيم العراق وفي ذات الوقت وكرد فعل

[1] – السيد ياسين، أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994م، ص72–97.

[2] – سيوم براون، وهم التحكم القوة السياسية الخليجية في القرن الحادي والعشرين، تر: فاضل جيكتر، الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، 2004م، ص47

على الموقف الأردني في حرب الخليج الثانية، روجت لدعوة إلغاء دور الأردن في تحديد مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بطرح أنفسهم بديلا عن الأردن في رعاية مساجد القدس وصيانتها، مع المطالبة بدور علني في تسوية النزاع مع إسرائيل وتحديد مستقبل اليمن واتباع سياسة الاحتواء بدل الرعاية للفلسطينيين[1].

إن موقف السعودية هذا لم ينصب في خدمة مصالح الأمة العربية وقضاياها المصيرية بل إنه قد خدم المخططات الغربية الداعية إلى القضاء على النظام الإقليمي العربي واحلال نظام إقليمي جديد يكون الكيان الصهيوني جزءا أساسيا فيه.

ج- **الموقف الأردني:** إن الموقف الأردني في قضية الاجتياح العراقي تلخص في ثلاثة أسس قومية كانت تعبر عن الموقف القومي العربي الحقيقي وهي:

- رفض مبدأ الاحتلال لدولة الكويت.
- رفض تدويل الأزمة ورفض وجود قوات التحالف الدولي.
- الربط بين أزمة الخليج وحل جميع قضايا المنطقة وخاصة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

غير أن طبيعة الموقف الأردني هذا جاءت واضحة من خلال تأييده لكل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي حول الكويت، وفي نفس الوقت عارض وجود القوات الأمريكية في السعودية، وهو موقف ليس ضد الغرب ولا مع العراق، كون الأردن تحصل على وعد من الرئيس العراقي بالبدء في سحب قواته من الكويت إذا لم تدنه جامعة الدول العربية، فبدأ الاتصال بالقادة العرب وخصوصا الرئيس المصري والعاهل السعودي، ولم تقتصر الجهود الأردنية بالتحرك نحو الأطراف العربية لمعالجة الأزمة بل امتدت لتشمل الاتصال بالرئيس الأمريكي جورج بوش الأب واطلاعه على حديث الملك حسين مع الرئيس

[1] – سعد البزاز، حرب تلد أخرى، الأهلية للنشر، عمان، 1993م، ص228.

العراقي صدام حسين، ومطالبة الرئيس الأمريكي بعدم الضغط على الدول العربية لكي تصدر بيانات تنتقد الاجتياح العراقي لإفساح المجال لوضع مشروع حل الأزمة[1].

إن قرارات مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة يوم 04 أوت 1990م أدت إلى انهيار الجهود التي كان يبذلها الأردن حين ذاك والذي ظهر واضحا من خلال ما أدلى به الملك حسين بن طلال بتصريحات بشأن الأزمة التي قال فيها: إن الرئيس المصري حسني مبارك قد خيب الآمال أكثر من غيره م جميع الزعماء العرب، كونه حاول أن يثأر من العراق لأنه قاد الحملة ضد مصر التي جاءت بعد زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى القدس وتوقيعه لمعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني[2].

كان دور الأردن بارزا لحل المشكلة على إثر الاجتياح العراقي للكويت، وذلك لعدة أسباب، أهمها موقعه الجغرافي وعلاقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوثيقة مع العراق والكويت، في ظل الإحساس الأردني بانتمائه إلى الأسرة العربية وايمانه بوحدة المصير العربي. فقد حافظ الأردن في جهوده على موقف محايد بين أطراف النزاع لكي يتمكن من القيام بدور الوسيط، وقد برزت جهود الملك حسين بالتوسط بين العراق والكويت ومع تطور الحالة واندلاع الحرب في جانفي 1991م، وأصبح الخطر شديدا على أمن المنطقة خاصة أن الفرصة الكافية لم تمنح للحل العربي وأخذ الطابع الدولي تأييد العراق ليس لأنه احتل الكويت بل لأنه وقف في وجه المخططات الأمريكية الصهيونية وبرزت دعوات عديدة لفتح باب التطوع للقتال إلى جانب العراق وتم تشكيل لجان إعلامية للترويج لفكرة مقاطعة البضائع الأمريكية، كما تنامت العواطف لدى أبناء الشعب الأردني والكراهية ضد الغطرسة الأمريكية كل ما اشتدت حدة الإعلام الأمريكي الغربي ضد العراق، وتمحور الموقف الرسمي والشعبي والأردني حول مبدأين أساسيين يتمثل الأول في عدم القبول باحتلال يعطي الأزمة أبعادا أخرى جراء قرارات مجلس الأمن ضد العراق التي تدينه وتطالبه بالانسحاب من

[1] – أحمد إبراهيم علي، النظام العالمي الجديد وحرب الخليج، دار صادر، بيروت، 2004م، ص231.

[2] – سائد درويش، الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة حرب الخليج، دانه للعلاقات العامة والنشر والترجمة، عمان، الأردن، 1992م، ص20.

الكويت ومن هنا كان موقف الشارع الأردني ينحوا باتجاه انسحاب العراق من الكويت وحل الخلافات سلميا وداخل البيت العربي، ويقوم الثاني على عدم قبول بالتدخل الأجنبي سواء العسكري أو السياسي الذي يحمل مساسا بالسيادة العربية[1].

د- الموقف السوري: جاء الموقف السوري من الاجتياح العراقي للكويت من خلال الدعوة التي وجهتها سورية لاعتماد لغة الحوار والعمل بمبادئ التضامن العربي في حل الخلافات العربية، ومن أجل منح حدوث تدخل خارجي في الأزمة، طالبت سوريا بعقد مؤتمر قمة عربي طارئ لمعالجة الأزمة، فقد وجه الرئيس السوري حافظ الأسد رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين، عبر فيها عن القلق والخوف على مستقبل العراق وجيشه واستعداد سورية للوقوف مع العراق في وجه أي عدوان خارجي يتعرض له إذا انسحب من الكويت[2]

إن رفض العراق للمطالبات المتكررة من الأطراف العربية والدولية بسحب قواته من الكويت، جعل من موقف سوريا يتغير ويدفعها إلى تأييد القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن المتعلقة بالاجتياح العراقي للكويت.

تعتبر سوريا من دول الدائرة الأمنية الثانية المحيطة ببلدان مجلس التعاون الخليجي بعد الدائرة الأمنية الأولى المكونة من العراق وإيران، فهي وإن لم تتمتع بحدود جغرافية متاخمة لأي من دول الخليج، إلا أنها واحدة من أهم الأطراف المجاورة والقريبة جغرافيا وتتمتع بالعديد من المزايا المتوفرة في الجارين الكبيرين العراق وإيران، وفي مقدمة هذه المزايا الوفرة البشرية[3]، فرغم أنها أنكرت الاجتياح العراقي للكويت وطالبت بالحلول السلمية في إطار عربي- عربي، غير أن رفض النظام العراقي للمبادرة السورية جعلها تغير موقفها وتقوم بإرسال قوات عسكرية إلى السعودية للمشاركة مع القوات العربية والدولية في صف

---

[1] - حسن عبد الله العابد، آثار وانعكاسات حرب الخليج على الإنسان الأردني، دار الابداع، عمان، الأردن، 1992م، ص37.

[2] - أحمد إبراهيم علي، المرجع السابق، ص235.

[3] - عادل مختار الهواري، أزمة الخليج واشكالية النظام العربي الراهن، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1992م، ص291.

القوات المصرية والسعودية والعربية الأخرى المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عندما بدأت الحرب البرية في 24 فيفري 1991م[1].

إن الموقف السوري المساند للكويت جاء بفعل اعتبارات قومية عربية فرضتها ظروف وواقع النظام الإقليمي العربي الذي تعرض إلى تصدع كبير جعل من الأنظمة العربية المختلفة لا تكتفي بمعارضة بعضها البعض إزاء الاجتياح العراقي للكويت، بل أدى لحدوث انقسامات خطيرة بين النخبة المثقفة والجماهير العربية، وبذلك أضخت المنطقة تبدوا وكأنها تسبح ضد التيار متحركة في اتجاه معاكس لحركة النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية[2]، والتي وضعت ضمن حساباتها التلويح لعدد من دول المنطقة بالعصا الغليظة في حالة عدم الالتحاق بالركب العالمي.

كانت سوريا ضمن تلك الدول التي لوح لها الأمريكان بإمكانية التحرك الجاد اتجاه الكيان الإسرائيلي للانسحاب من الأراضي السورية المحتلة في الجولان، فكان الموقف حريصا على ضمان عودة سوريا إلى المفاوضات مع إسرائيل، والذي ظهرت نتائجه فورا في اشراك سوريا في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، ولاحقا في لقاء الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس السوري حافظ الأسد في جنيف عام 1992م[3]، مقابل ذلك كله سعى السلوك السياسي السوري لملء الفراغ الناشئ عن الانسحاب الوقتي والظرفي لعدد من الدول الإقليمية في الاحداث والمشكلات التي حدثت في المنطقة، فبرزت سوريا بديلا عن ايران في الفترة 1979-1990م باعتبارها قوة استقرار ولها أهمية في تحقيق تسوية شاملة بين أطراف النزاع العربي الإسرائيلي، وبدلا عن العراق بعد اندلاع أزمة الخليج عام 1990م، غير أن إمكانياتها الاقتصادية قد تمنعها في ايجادها كبديل لملء الفراغ في المنطقة[4].

---

[1] – جون كولي، الحصاد، تر: عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1992م، ص358

[2] – السيد ياسين، المرجع السابق، ص75.

[3] – أيمن السيد عبد الوهاب، القمة الأمريكية السورية وخطوط التماس، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، أفريل 1994م، ص163.

[4] – سعد البزاز، رماد الحروب، أسرار ما بعد حرب الخليج، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995م، ص549.

المطلب الثاني: التداعيات العسكرية

إنّ تحطيم القوة العسكرية العراقية الكبيرة التي كانت هدفا للولايات المتحدة وإسرائيل على حد سواء، جاء لأن هذه القوة العسكرية قد فرضت وجودها في المنطقة الأمر الذي أحدث خللا في التوازن العسكري في المنطقة بما يمكنها من التسبب في خلق عدد من المتاعب للولايات المتحدة الامريكية في مجالات عدة تنطوي على المطالبة بخروج القوى الأجنبية من منطقة الخليج وأداء دور إقليمي كبير يؤدي فيه العراق دور الشرطي في المنطقة، مع توفر نزعة المغامرة لدى النظام العراقي للمطالبة بضم الكويت[1].

لقد حققت هذه الحرب للولايات المتحدة نتائج أخرى سمحت لها بعقد جملة من الاتفاقات الدفاعية مع جميع دول منطقة الخليج العربي، لمدة لا تقل عن 10 سنوات قابلة للتجديد، راعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حاجة دول المنطقة للأمن وحاجتها هي للنفط والنفوذ، وأجازت الاتفاقيات العسكرية التواجد الأمريكي في البر والبحر والجو، وبالتالي شكلت عصرا جديدا من عصور الاستعمار الحديث بحجة الترتيبات الأمنية[2].

لقد أفرزت حرب الخليج الثانية نتائج أخرى كانت تتعلق بإعطاء منطقة الخليج العربي أهمية كبرى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، تتجاوز الحاجة إلى الثروة النفطية الهائلة فيها، وبل تتعدى لتشكيل سوق كبيرة لتجارة السلع، إذ أن العائدات النفطية لدول المنطقة قد شهدت ارتفاعا كبيرا جراء تزايد أسعار النفط، والذي تزامن مع حدوث مشكلات دولية في المنطقة، الأمر الذي دفع الدول الغربية للتفكير بإعادة تدوير العائدات ضمن مخطط متكامل لإحكام السيطرة على دول الخليج، فقد جرى توقيع بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، تعهد بموجبها الجانب الأمريكي بتقديم السلاح إلى المملكة، وتوفير المساعدات العسكرية ضد أي تهديد لها مقابل تعهد الأخيرة بمنع دول

[1] – عبد الرحمان محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، 1994م، ص44.

[2] – حميد محمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م، ص142.

الأوبك من رفع أسعار النفط ما يزيد عنم 05% سنويا، وتوفير نصف دخلها من النفط ضمن الاقتصاد الأمريكي[1].

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية

إن توقف أنابيب نقل النفط العراقي عبر السعودية وتركيا والكويت ساهم بشكل كبير في ارتفاع سعر برميل النفط إلى 40 دولار، إلا أن حاجة السوق النفطية دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لإعلان استعدادها بضخ كميات كبيرة من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي إلى الأسواق، كما طالبت من دول الأوبك حرية ضخ ما تشاء من النفط إلى الأسواق العالمية فارتفع الناتج النفطي السعودي من 3.5 مليون برميل إلى 10 مليون برميل يوميا[2].

لقد برزت آثار اقتصادية حدثت نتيجة الحرب كانت لها تأثيرات كبيرات على دول الإقليم، ومن هذه الآثار نذكر:

أ- دولة الكويت: لقد تأثر الاقتصاد الكويتي نتيجة انهيار أسعار النفط وبلغ عجز ميزانيتها ما يفوق 86 % مما دفع الكويت لاقتراض 5.5 مليار دولار من الأسواق العالمية، ليبلغ حدوده القصوى عام 1992م عندما اقترضت الكويت 34 مليار دولار دفع منها 30% من عائداته النفطية ودقع أيضا 22 مليار إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وهو ما يوازي نصف القرض المالي، بحيث إن ميزانية عام 1993 بلغت 12.7 مليار دولار بعجز قدره 6.2 مليار دولار[3]

ب- عانت دول الخليج العربي من حدوث عجز في موازناتها السنوية من جراء حرب الخليج الثانية حيث يمكن الإشارة إلى حدوث العجز في الدول التالية:

---

[1] – عبد الرحمان محمد النعيمي، المرجع السابق، ص180.

[2] – نور الدين هرمز وآخرون، الحروب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للدراسات البحوث العلمية، المجلد 29، العدد 2، 2007م، ص48-52.

[3] – صحيفة الثورة السورية، 1994/01/31م، ص04.

أولا: سلطنة عمان: بلغ العجز في الميزانية العمانية 777.4 مليون دينار كون عمان تنفق نحو 50% من عائداتها النفطية على النفقات العسكرية.

ثانيا: مملكة البحرين: بلغ عجز الميزانية في مملكة البحرين 312.6 مليون دولار عام 1991م وهذا المبلغ يقدر بحوالي ربع العائدات في المملكة كون البحرين ليست بلدا ثريا مقارنة بجيرانها.

ثالثا: دولة قطر: بلغ عجز الميزانية القطرية في موازنة عام 1991م ما يقدر بـ 54.9 مليون دولار بعد أن كان 1.7 مليون قبل اندلاع الحرب.

رابعا: الإمارات العربية المتحدة: خرج الاقتصاد الإماراتي في أعقاب أزمة الخليج متأثرا جدا إلا أنه تمكن من استيعاب المتغيرات التي حدثت في المجالين الإقليمي والدولي بحيث إن سعر برميل النفط هبط بعد انتهاء الحرب إلى 17 دولار فيما بلغ سعره عام 1993م 18.5 دولار مما دفع الإمارات لإتباع السوق المفتوحة التي تطلب منها عدم فرض أي قيود على دخول أو خروج العملات الأجنبية[1].

ج- المملكة الأردنية: برزت انعكاسات عديدة على الاقتصاد الأردني جراء تدفق الأعداد الهائلة من الأردنيين العاملين في دول الخليج وتأثيرهم على البنية الأساسية للاقتصاد بعد أن خلقوا حالة جديدة من البطالة وانعدام الدخل الذي كان يتحقق من حوالات العاملين في تلك الدول، بالإضافة إلى اغلاق معظم أسواق دول الخليج أمام صادرات الأردنية وتوقف المساعدات المقدمة من تلك الدول مما شكل أعباء ثقيلة تضاعفت صعوبة أداءها في ظل الظروف والعوامل الاقتصادية البيئية التي تمر بها الأردن.

إن الآثار والانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الأردني برزت في السنوات التي تلت الأزمة، وذلك جراء توقف المساعدات الخليجية وتدني نسبة النفط العراقي المصدر للأردن في أسعار تفضيلية وبصيغة مساعدات من جراء فرض العقوبات الاقتصادية، الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية للتعامل مع هذه الأزمة من خلال:

[1] – صحيفة السفير اللبنانية، في 19 نوفمبر 1994م، ص12

- خفض الواردات للتقليل من حجم الديون الخارجية.
- البحث عن شركاء جدد لتزويدها بالنفط فجاءت سوريا لتلبي حاجة الأردن من المنتجات النفطية المكررة واليمن بالنفط الخام.
- استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران مما أدى لفتح أبواب التصدير إليها[1].

د- دولة فلسطين: أدت الأزمة إلى إيقاف تحويل الأموال من قبل الفلسطينيين المقيمين في السعودية والكويت، والتي كانت من أهم مصادر الدخل لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، بحيث إن كل فلسطيني كان يدفع 05% من دخله السنوي المحول إلى الداخل، وإن تحويلاتهم السنوية التي كانت تصل إلى أسرهم في فلسطين والأردن تبلغ 4146 مليون دولار، وهذا أثر كثيرا في معدل النمو الاقتصادي[2].

المطلب الرابع: التداعيات السياسية

أوجدت الحرب مبررات عديدة سمحت للولايات المتحدة الأمريكية لتواجد حشودها العسكرية في المنطقة، بحيث غطت على حقيقة وجودها على الأراضي العربية من أجل عدم التشكيك في نواياها الحقيقة التي تسعى لها، إذا كان من أبز مبرراتها ما يلي:

- بقاء العرب في حالة من التمزق والتبعية للأجنبي والتخلف الصناعي والتكنولوجي والعسكري.
- بقاء الكيان الإسرائيلي كعنصر ردع واعاقة لوحدة العرب من اجل الاستمرار بامتصاص ثروات العرب وتوجيهها نحو التسلح بدل التنمية والرفاهية والتقدم.
- بقاء القوات الغربية في حالة تسلط وسيطرة وقهر على دول المنطقة بما يسمح لنهب الثروات العربية.

[1] – صحيفة الاتحاد الاماراتية، 15 مارس 1991م، ص28.

[2] – موفق النقيب، العولمة والأمركة، ط1، دار الرأي، دمشق، سوريا، 2004م، ص344.

- التأثير على الروح المعنوية وإرادة القتال لدى الأمة العربية من خلال حملة إعلامية غربية شنتها الدوائر المختصة لإقناع العرب استحالة الاعتماد على الذات.
- تفرقة العرب وشق صفهم القومي من خلال إيجاد اطروحات وتسويات كتلك التي تتعلق بالعرب المعتدلين والعرب المتطرفين ودول العرب الممانعة ودول الاعتدال.[1]

المبحث الثالث: التداعيات على إيران

المطلب الأول: الموقف الإيراني من غزو الكويت وحرب الخليج الثانية

لم تعلن إيران عن موقفها من الاجتياح العراقي للكويت بشكل رسمي، إلاّ أنّ وسائل الإعلام الإيرانية قللت من التحرك العراقي نحو الكويت، ووجهت انتقادات قاسية إلى الأسرة الحاكمة في الكويت من خلال وصفها بالفساد والنفاق وارتباطها بالدوائر الصهيونية والإمبريالية، وقد جاء هذا الموقف ليعبر عن حالة من التقاء المصالح بين العراق وإيران، ويعيد صياغة التوازنات في منطقة الخليج غير أنّ هذا الموقف اعتراه شيء من الغموض بعد أن أدانت إيران الاجتياح ودعت العراق للانسحاب من الكويت بالإضافة إلى دعوة دول العالم للالتزام بالحظر الاقتصادي[2].

إنّ الموقف الإيراني هذا جاء ليساعد في حصول التدفق الهائل للقوات الأجنبية إلى الجزيرة العربية، وساعد في إعلان القيادة العراقية لإنهاء خلافها الحدودي مع إيران الذي أنتج وعلى امتداد الثمانينات أطول حرب إقليمية شهدها العالم المعاصر، حيث جرى سحب القوات العراقية من المناطق الإيرانية وبدأ تبادل الأسرى بين الطرفين، حتى أنّ الأمور جرت بشكل سريع وإن كان غير مفاجئ، إلّا أنّها جرت في ظرف ملائم للطرفين العراقي والإيراني، فإيران كانت بحاجة إلى مثل هذه الظروف كي تضغط على القيادة فيه تقديم بعض التنازلات عن شروطها السّابقة لتسوية النزاع، أما العراق فكان بحاجة إلى تحييد الدور الإيراني في الأزمة مع الكويت الأمر الذي بات يصب في مصلحة الموقف الإيراني، الذي أصبحت له

[1] – مصطفى الدباغ، المرجع السابق، ص73.

[2] – حسن أبو طالب مهابة، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر ص69–74.

مصالح سياسية واقتصادية واستثمارات رأسمالية كبيرة وتأثيرات إيديولوجية وأخلاقية هامة في المنطقة، من خلال تواجد القِوى الغربية العالمية التي يقودها الشطان الأكبر الأمريكي حسب مقولات رجال الدين في إيران جراء تعاليم الإمام الخميني[1]

لقد كانت إيران الملجأ الوحيد للطائرات العراقية وهذا ما اعتبره البعض ناتج عن ترتيبات عراقية إيرانية ولكن في الحقيقة كان ذلك ناتجًا عن السيطرة الجوية لقوات الحلفاء وبطلب رسمي عراقي يرجو إيران للاحتفاظ بهذه الطائرات وديعة عندها حتى تنتهي الحرب[2].

في الواقع أنّ موقف إيران من الأزمة كان موقف براغماتي، فلقد وجدت إيران في الغزو العراقي للكويت فرصة لتسوية حساباتها مع طرفي الصراع، وأدركت على الفور أنّ جميع الأطراف سوف يتسابقون لاستمالتها وما عليها إلّا أن تنتظر، ولم تتخذ إيران موقف عنيفا معارضا للغزو، وهذا ما دفع العراق لتقديم تنازلاته اتجاه إيران[3].

وفي نفس الوقت سارعت الكويت ودول الخليج بتكثيف اتصالاتها مع إيران في محاولة لمنعه من تأييد العراق، وبعد أن حصلت إيران عن التنازلات العراقية أصبح الموقف الإيراني أكثر وضوحا في إداناته للغزو ومطالبته بانسحاب القوات العراقية من الكويت ورفضت رفضا قاطعا تعديل الحدود الإقليمية بين العراق وإيران[4].

لقد استغلت إيران الأزمة لكي تطرح نفسها كطرف إقليمي وحيد قادر على حماية أمن الخليج ودوله من أطماع العراق وتهديداته حيث صرح رافسنجاني قائلا:" إنّ إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وحماية مواردها من النفط"[5].

---

[1] – مهابة أحمد، إيران وأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، جويلية 1991م، ص96.

[2] –محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص559–560.

[3] –عماد جاد، دور الحوار الجغرافي حسابات المكسب ولا خسارة، مجلة التطورات والاحتمالات السياسية الدولية، العدد 103، جانفي 1991م، ص77.

[4] –عماد جاد، المرجع نفسه، ص78.

[5] – عماد جاد، المرجع السابق، ص77.

لقد أجادت إيران لعبة توزيع الأدوار في موقفها من وجود القوات الأجنبية في المنطقة، فإيران لا تمانع في وجود قوات أجنبية إذا كان هدفها إخراج القوات العراقية من الكويت، بشرط رحيلها بعد ذلك، كما لمح هذا الموقف إلى أنّ إيران ستبقى على الحياد في حالة نشوب حرب ضد العراق[1]

لقد تمكنت إيران بموقفها من الأزمة إلى تمكينها من الحصول على مكاسب مباشرة تتمثل في إلغاء جميع العقوبات المفروضة عليها من قبل المجموعة الأوروبية، وكسر العزلة الدبلوماسية التي كانت مفروضة عليها لا قبل الأزمة وأصبحت إيران محط أنظار العالم ومركزا للعديد من الاتصالات الديبلوماسية، كما صار بإمكانّها في بعض مراحل الأزمة أن تبادر بطرح تصورات للتسوية وكان لها صدى ومسموعة من القوى العالمية كما جرى تنسيق سوفييتي–إيراني للوصول إلى التسوية[2]

المطلب الثاني: موقف إيران من الانتفاضة الشعبية العراقية.

خلق تداعيات الدمار الذي لحق بالعراق وجيشه في حرب تحرير الكويت مناخا جديدا كان من أول وأسرع مظاهره التمرد الشعبي الذي حصل في مطلع مارس 1991، وشمل 14 محافظة عراقية من أصل 18 تشمل جميع المحافظات ذات الغالبية الشيعية، وقد شمل التمرد خروج هذه المحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية وتدمير وإحراق مقرات قوى الأمن وحزب البعث، استمرت تلك الأحداث عدة أيام واستفادت منها إيران والأحزاب الشيعية العراقية.

لقد قامت إيران بدعم التمرد من خلال إرسال عناصر الحرس الثوري والمعارضين العراقيين ليقوموا بمقاتلة القوات الحكومية وقد وصف معارضو النظام ما حدث بالانتفاضة من رد فعل للنظام عمل غوغائي[3].

---

[1] – التقرير الاستراتيجي العربي، 1990م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1992م، ص143.

[2] – لتقرير الاستراتيجي العربي، 1991م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1992م، ص133.

[3] – أحداث جنوب العراق، 1991م، روايات لمشهد واحد، الجزيرة نت، 21 أوت، متاح على الموقع الإلكتروني، http:// googl//cqyhtf. تم الاطلاع عليه يوم 26 أفريل 2022 على الساعة 14:00

رغم تمكن السلطات الأمنية من قمع التمرد واستعادة السيطرة على المحافظات الجنوبية، لكن تداعيات ذلك تسبب في صدمة وطنية كبيرة كشفت ضعف الدولة وتغلغل الصراع الطائفي بين السنة والشيعة الذي كان كامنا وظهر فور هزيمة السلطة البعثية في أزمة الخليج، وبقدر ما كان لهذه الدعاية من تأثير في تنمية الشعور الطائفي وإضعاف الدولة وقدراتها في السيطرة الاجتماعية، وقد ساعدت الدعاية الإيرانية في:

- تقوية المؤسسات القبلية والدينية الشيعية على حساب الدولة ورمزيتها المعنوية.
- السماح بنشر مفاهيم طائفية شيعية وقابلها تشجيع للطائفة السنية، لكن هذه الأخيرة التي خضعت لسياقات تاريخية مختلفة عن نظيرتها الشيعية ظلت مرتبطة بالدولة وتسير معها حتى ولو عارضت النظام السياسي[1].

إنّ الصراع الطائفي في العراق بين السنة والشيعة ساهم في إحداث تداعيات وخيمة على العراق على الصعيد الاجتماعي حي ساهم في توسيع الهوة بين مكونات المجتمع العراقي، وعلى الصعيد الاقتصادي ساهم في تدمير البنى التحتية العراقية، وفي ظل هذه التداعيات استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة نفوذ مستغلة إحياء الصراع القديم بين الكويت والعراق والصراع العراقي الإيراني لصالحها ولصالح الغرب الرأسمالي عموما.

[1]– لقاء مكي، المرجع السابق، ص15.

خاتمة

في نهاية هذا البحث المتواضع القائم على وصف الصراع السني–الشيعي في العراق من خلال إبراز عوامله وجذوره التاريخية، وتطوره في مراحل في الفترة الممتدة من 1920 إلى 1990م، وتداعياته على الصعيد حاولنا الإجابة عن هذه الإشكاليات: هل الصراع السني الشيعي في العراق حديث وناتج عن مؤثرات داخلية وخارجية حديثة استغلتها أجندات داخلية وخارجية لها مصالح بالعراق أم له جذور تاريخية قديمة؟ ماهي طبيعة الصراع ومستوياته في الفترة الممتدة من 1920 إلى 1990م؟ وماهي آثار وتداعيات هذا الصراع على الوضع الداخلي الراهن في العراق وعلى الصعيد الخارجي ونخص بالذكر دول الجوار العربي وإيران؟

ويمكن تلخيص ما توصلنا إليه في النقاط الآتية:

1- إن التداخل الكبير للمجتمع العراقي مع محيطه والتغيرات الديموغرافية الكبيرة التي حصلت فيه على مر القرون الماضية هي التي صنعت الصورة الحالية للمجتمع، وقد تركت هذه التغيرات بصماتها في بنية المجتمع وبناءه الفكري والنفسي والسياسي.

2- بما أن الفكر الديني هو المؤثر الأكثر في المجتمعات الشرقية عموما والعربية خصوصا طوال تاريخيها القديم والحديث فقد نقل الفكر الديني تأثيره في السلوك الطبيعي للأفراد اتجاه الآخرين للمخالفين له.

3- الخلاف الطائفي السني الشيعي في العراق بدأت سماته الأولى مع الوجود الإسلامي في العراق، وهو إن لم يكن بهذا المستوى من التأصيل الفكري لأنه بدأ خلافا سياسيا إلا أن عوامل عدة ساعدت إلى الانتقال به إلى هاته المرحلة المتأزمة، وقد نستطيع أن نحدد من خلال دراسة التاريخ القريب للعراق عاملين أساسيين في تصعيد هذا الخلاف وتحوله إلى حالة الصدام الفكري والمادي على الأرض ومميزا بآثاره الجانبية إلى المناطق المجاورة ودافعا بالمنطقة باتجاه صدام قد يطول، ليس بين جماعتين بشريتين مختلفتين فقط، بل تحول إلى صراع دولي كان للمؤثرات الخارجية ثقل إضافي في تصاعده وديمومته لسببين هما:

أ- وجود التدخل الخارجي وتأثيره على الواقع العراقي كان منذ وجود الدولة الصفوية في إيران ثم جمهورية إيران الإسلامية وتأثيرها المباشر في الواقع العراقي الراهن هي أحد الأسباب الرئيسية في هذا التصعيد والصدام.

ب- ظهور الفكر المتطرف سواء عند الشيعة أو أهل السنة وهذا الأمر إذ كان عند بعض أهل السنة قائم على تطرف فكري عام من خلال نظرة خاصة للنصوص فإنه لم يكن موجها باتجاه الشيعة خصوصا، بل قد يكون أثره السلمي على أهل السنة أكبر، وقد يكون عاملا على تمدد الشيعة واستغلال الفرصة لتوحيد الصفوف، لكن التطرف الشيعي موج نحو الآخر، لأن فكرة الطائفة قائمة على التمايز عن باقي الأمة وإظهار الظلم المستمر وبتقادم الأزمنة تحول هذا الفكر والتصور إلى قنابل موقوتة قد تنفجر بصورة مدمرة على المجتمع عند توفر الظروف المناسبة.

4- إن الصراع بين السنة والشيعة في العهد الملكي (1920-1958) كان كامنا نتيجة سياسة النظام آن ذاك القائمة على بناء مؤسسات مجتمع معاصر تحكمه الضوابط القانونية والدستورية والمشاركة السياسية وإشاعة التعليم وتعزيز إحساس المواطن بالمواطنة وبالأمن والسلم، غير أنه في مرحلة حزب البعث الدكتاتوري والذي رغم مساهمته في تكميم الأفواه ومحاربة الطائفية باعتماد القوة والانتماء القبلي، قد جعل الهوية الطائفية والصراع السني الشيعي ينفجر حين إحساس الهويتين بضعف النظام خاصة بعد أزمة الخليج الثانية.

5- إن استهداف العراق من طرف الغرب بعد الحرب الباردة كان قائم على ضرب وتر الهوية واشعال نار الفتن بغية تقسيم العراق وان حدث ذلك فلن تسلم المنطقة كافة ضمن مشروع عام تم التخطيط له من قبل لتفتيت العالم العربي والإسلامي.

خلاصة القول إن الصراع الطائفي بين السنة والشيعة في العراق عريق وقديم تحكمت فيه ظروف وعوامل داخلية وخارجية.

أما آفاق الموضوع الجديرة بالتعمق والدراسة فهي: كيف تعامل ساسة العراق مع الوضع الراهن للعراق بعد الاحتلال الأمريكي وما هو موقفهم من فكرة التقسيم الفدرالي؟

الملاحق:

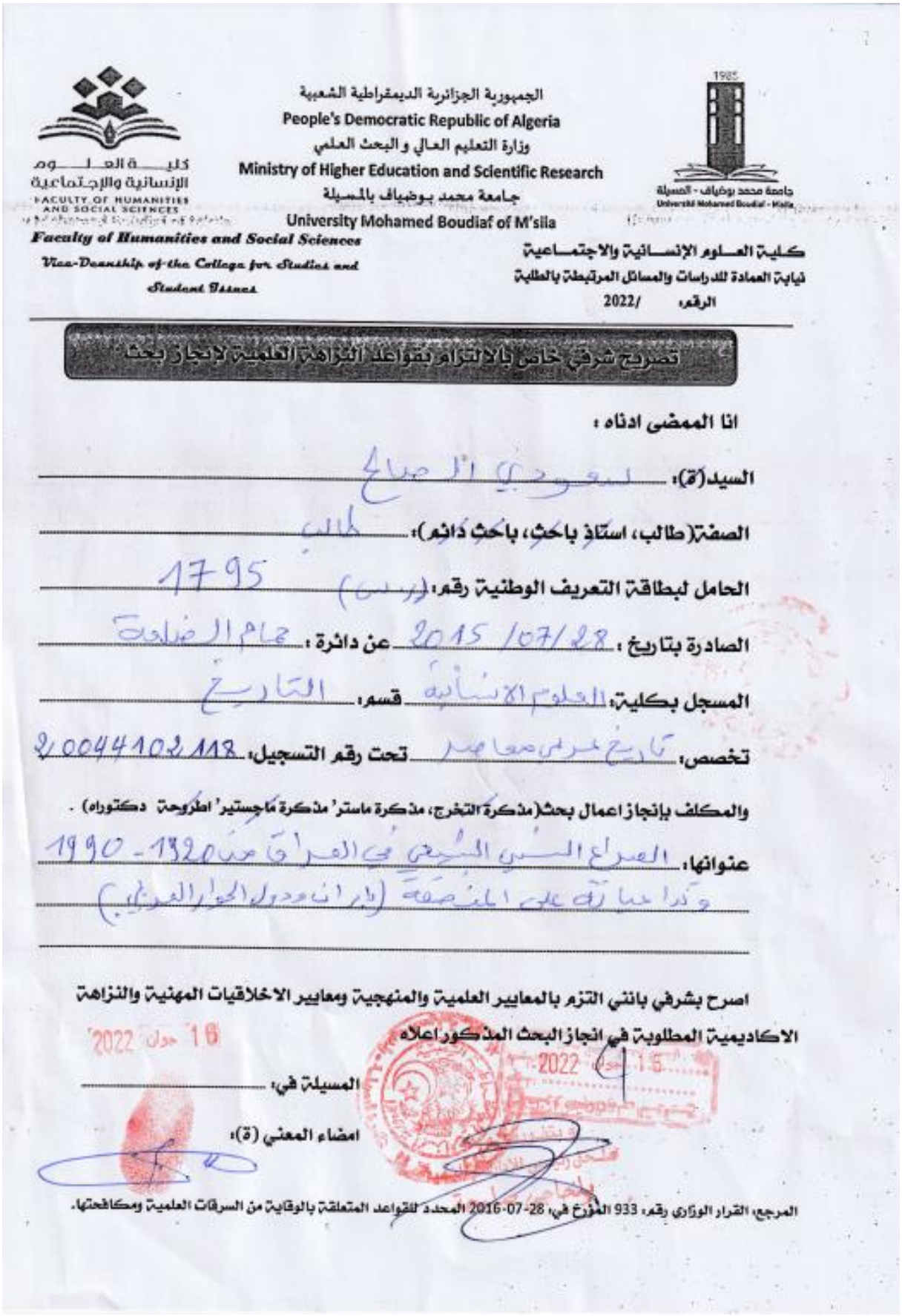

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2022

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): [illegible]

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 1795 (ب س)

الصادرة بتاريخ: 2015/07/28 عن دائرة: حمام الضلعة

المسجل بكلية: العلوم الانسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 2/00441021118

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر/ مذكرة ماجستير/ اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: الصراع السني الشيعي في العراق من 1920-1990
وآثاره على المنطقة (إيران نموذجا)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 16 جوان 2022

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: الصراع السني الشيعي في العراق من 1920-1990 (دراسة حالة مدينة كربلاء المقدسة)

إعداد الطلبة:

1- مسعودي الصالح رقم التسجيل: 20044102118

2- / رقم التسجيل: /

القسم: التاريخ **الشعبة:** التخصص وضعية معاصر

إشراف: الأستاذة بن حامد لسعد **الرتبة:** أستاذ محاضر أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): بن حامد سعدية

رئيس فريق الاختصاص بن حامد سعدية

رئيس القسم أ.د بوفرولة عبد المالك

لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز

قائمة المصادر:

*** القرآن الكريم.**

– ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم:

–**لسان العرب،** ج4، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، (د.ت).

* بطاطو، حنا:

– **العراق...الطبقات الاجتماعية،** الكتاب الأول، ط2، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1995.

* بيل المس:

– **قلق الملوك (من رسائل المس بيل)،** ترجمة عبد الكريم الناصري، جم وتح: بثينة الناصري، ط1، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1973.

* الحسني، عبد الرزاق:

– **العراق قديما وحديثا،** ط3، مطبعة العرفان، صيدا، بيروت، 1958م.

– **تاريخ العراق السياسي الحديث،** ط7، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م.

* خدمتلي، صبري:

– **آراء الجاحظ في الإمامة،** أنقرة، 1903.

* الصالحي، العميد الركن نجيب:

– **الزلزال،** مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، لندن، 1998.

* الفيروز آبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب:

–**القاموس المحيط،** ج3، دار الجيل، بيروت، 1410هـ،

* فيضي، سليمان:

–**مذكرات،** دار الساقي للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1998.

* لونكريك، ستيفن هيمسلي:

- **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، تر: جعفر الخياط، ط4، دار الرافدين للطباعة والنشر، 1968م.

* المشاط، محمد صادق:

- **كنت سفيراً للعراق في واشنطن**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الأردن، 2008.

* النعماني، محمد رضا:

- **الشهيد الصدر**، د.د.ن، د.م، دت.

* النقاش، إسحاق:

- **شيعة العراق**، تر، عبد الإله النعيمي، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 1996م،

* النوبختي، أبو محمد الحسن بن موسى:

- **فرق الشيعة**، تح: عبد المنعم الحفني، ط1، دار الرشاد، القاهرة، 1992م،

* هاشم، جواد:

- **مذكرات وزير في عهد البكر وصدام**، ط1، دار الساقي، بيروت، 2003.

*هيكل، محمد حسنين:

- **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط7، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2007م.

- **مدافع آيات الله**، بيروت، 1982

* الوردي، علي:

- **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، ط1، مطبعة المكتبة الحيدرية،العراق، 1965م.

- **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج1، ط1، منشورات الشريف الرضي، إيران، أمير، قم، 1969.

قائمة المراجع:

* أبو غزالة، المشير عبد الحليم:

- **الحرب العراقية الإيرانية** 1980 -1988، د.م، د.ن، 1993-1994 م.

* أبو هيف، علي صادق:

-القانون الدولي العام، د. د. ن، القاهرة، 1971م.

* أندرسن، وليام، جاريث ستانسفيلد:

-**عراق المستقبل**، تر: رمزي بدر، تح: ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن، 2005.

* أندرسون، جاك:

- **شوار سكوف**،تر: أحمد عبد الحميد وأميرة إبراهيم، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 1992م،

* براون، سيوم:

- **وهم التحكم القوة السياسية الخليجية في القرن الحادي والعشرين**، تر: فاضل جيكتر، الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، 2004م.

* البزاز، سعد:

-**حرب تلد أخرى**، الأهلية للنشر، عمان، 1993م.

- **رماد الحروب**، أسرار ما بعد حرب الخليج، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995م.

* البزاز، عبد الرحمن:

-**العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ط3، مطبعة العاني، بغداد، 1967.

* بلقزيز، عبد الإله:

- **أزمة الخليج بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الكلام، الرباط، المغرب، 1991م.

*** بيير سالنجر وأريك لوران:**

- المفكرة المخفية لحرب الخليج، رؤية مُطلع على العد العكسي للأزمة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1991.

* جاموس، ماجد عودة الله:

- سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج، مديرية المطابع العسكرية، عمان، الأردن، 1996م.

* الجلبي، فاضل:

- الآثار الاقتصادية لغزو الكويت –الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة–، مندى الفكر العربي، عمان، 1996م.

* جواد، بلقيس محمد:

- قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921: الأهداف والنتائج، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع41، 2010،

*حسن، محمد سلمان:

- التطور الاقتصادي في العراق–التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي–، 1864–1958، ج1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان، 1965م.

*الحسني، سليم:

- رؤساء العراق، 1920–1958م، ط1، دار الحكمة، لندن، 1992.

*خدوري، مجيد:

- حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي الإيراني، تر: وليد خالد أحمد، ط1، دار بغداد، 2008.

* خيون، رشيد:

- **شيعة العراق...جماعات وأحزاب**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

* الدباغ، مصطفى:

- **الخداع في حرب الخليج**، مكتبة الرسالة الحديثة، 1993م.

* درويش، سائد:

-**الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة حرب الخليج**، دانه للعلاقات العامة والنشر والترجمة، عمان، الأردن، 1992م.

* الدوري، إبراهيم عبد الغني:

- البغداديون أخبارهم ومجالسهم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،2001م،

* الديلمي، طه حامد:

- **هذه هي الحقيقة**، الأعداد والنسب لأهل السنة والشيعة في العراق، دار نهاوند للنشر والتأليف،2009م.

* الرواشدي، عبد الرحمان وآخرون:

- العرب السنة في العراق-تاريخهم واقعهم ومستقبلهم-، مركز البحوث والدراسات، البيان، العراق، 2012.

*رؤوف، عادل:

- **العمل الإسلامي في العراق**، بين المرجعية والحزبية: قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (1950-2000)، ط3، المركز العراقي للإعلام والدراسات، بغداد، العراق، 2005.

- **عراق بلا قيادة**، المركز العراقي للدراسات والإعلام، العراق، 2002م.

* السعدون، حميد محمد:

- **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م.

* سليمان، أسعد:

- **العراق جذور الصراعات الداخلية**، المعهد المصري للدراسات، بغداد، العراق، 2017،

* سيموز، جيف:

- **استهداف العراق – العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية** –، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004م،

* شاكر، محمود:

-**التاريخ الإسلامي، (التاريخ المعاصر-بلاد العراق)**، ط1، المكتب الإسلامي، 1992م،

* شلبي، سعد شاكر:

-**التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، د.د.ن، 2008م.

* السامرائي، سعيد:

- **الطائفية في العراق**، ط1، مؤسسة الفجر، لندن،1993.

* العابد، حسن عبد الله:

- **آثار وانعكاسات حرب الخليج على الإنسان الأردني**، دار الابداع، عمان، الأردن، 1992م.

* العاني، نوري عبد الحميد وآخرون:

-**تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري 1958-1959**، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2000م.

* عبد الرحمان محمد النعيمي:

-**الصراع على الخليج العربي**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، 1994م،

* العلوي، حسن:

-**الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990م**، دار الثقافة للطباعة والنشر، باريس، 1989.

* علي، أحمد إبراهيم:

-**النظام العالمي الجديد وحرب الخليج**، دار صادر، بيروت، 2004م.

*كولي، جون:

-**الحصاد**، تر: عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1992م.

*مكي، لقاء:

- **الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق**، مركز الجزيرة للدراسات، عدد نوفمبر ،2018.

- **سنوات العاصفة، قراءة جديدة في احتلال العراق**، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2013.

*الموسوي، كاظم:

- **العراق صفحات من التاريخ السياسي**، أحزاب وسلطة، ط2، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 1998.

*النفيسي، عبد الله:

- **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث**، ط2، مكتبة آفاق، الكويت، 2013.

* النقيب، موفق:

- **العولمة والأمركة**، ط1، دار الرأي، دمشق، سوريا، 2004م.

* النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد:

- **إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر**، ط1، مج3، دار العاصمة للنشر والتوزيع، السعودية، 1996.

* نيلوك، تيم:

- **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا، السودان)**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م.

* الهواري، عادل مختار:

- **أزمة الخليج واشكالية النظام العربي** الراهن، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1992م.

*وجيه، حسن:

- **أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1992م

المراجع باللغة الأجنبية:

- Marr, Phebe, The Modern History of Iraq, Boulder, Colo.:Westview Press, 2012.

قائمة المجلات:

* سالم، عماد عبد اللطيف:

- "**الفساد في العراق من البنية إلى الظاهرة**، محاولة للخروج من الحلقة المفرغة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة 2017.

* عبد الوهاب، أيمن السيد:

- **القمة الأمريكية السورية وخطوط التماس**، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، أفريل 1994م،

- **أيمن السيد، مصر ومحاولة احتواء الأزمة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990م،

* عبيد، محمد علي:

-**المقدمات السياسية للغزو**، مجلة السياسية الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990م.

* مهابة، أحمد:

- **إيران وأمن الخليج**، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، جويلية 1991م.

* مهابة، حسن أبو طالب:

- **إيران وانعكاسات التسوية مع العراق**، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990.

* نظمي، عمر وميض:

- **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق العدد 37.

* هرمز، نور الدين وآخرون:

- **الحروب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات البحوث العلمية، المجلد 29، العدد 2، 2007م.

* ياسين، السيد:

- **أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994م.

المجلات باللغة الأجنبية:

-Baram, Amatizia, « Neotribalism in IRAq:Sadam Hussein's Tribal Policies 1991-1996, » International Journal of Middle East Studies,

المقالات في المواقع الالكترونية:

- **أحداث جنوب العراق، 1991م، روايات لمشهد واحد**، الجزيرة نت، 21 أوت، متاح على الموقعالإلكتروني،https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84
- روبنسون، هيذر وآخرون:

-**الطائفية في الشـــرق الأوســـط** – التداعيات على الولايات المتحدة، متاح على الموقع الإلكتروني: www.rand.org/t/RR1681

- ام1951 م. أنظر: موسوعة ويكيبديا، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.mongabay.com/iraq.htm/2015/05/1 ،
- عبدان، عبد السلام متعب:

- **النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية منذ عام 1921** .

2003،موسوعة ويكيبديا، متاح على الموقع الإلكتروني:

https://www.hamoudi.orgt/ar/dialougue-of-intellect/14/07.htm

- موسوعة ويكبيديا، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.mesopot.com/deflant/index.php،
- موسوعة ويكبيديا، متاح على الموقع الإلكتروني:
.https://www.britannica.com/topic/Jalayirid
- موسوعة ويكبيديا، متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.britannica.com/topic/Kara-Koyunlu.
- سيدي أحمد ولد أحمد السالم: **النفط العراقي الاحتياطي والإنتاج** موقع الجزيرة نت.
- أحداث جنوب العراق، 1991م، روايات لمشهد واحد، الجزيرة نت، 21 أوت، متاح على الموقع الإلكتروني،
.http:// go.gl//cqyhtf

الصحف

- صحيفة الثورة السورية، 1994/01/31م
- صحيفة السفير اللبنانية، في 19 نوفمبر 1994م
- صحيفة الاتحاد الاماراتية، 15 مارس 1991م

التقارير:

- التقرير الاستراتيجي العربي، 1990م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1992م.
- لتقرير الاستراتيجي العربي، 1991م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1992م.

فهرس الآيات:

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
الحجر	10	22
القصص	15	22
الروم	38	23
الكهف	55	23
الفتح	23	23
الكهف	55	24

فهرس الأحاديث:

1- :" من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء" ص23

2- "تلك سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني" ص2

الفهرس العام:

المحتويات

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: 1

المبحث الأول: العوامل الطبيعية والبشرية 2

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي للعراق 2

المطلب الثاني: العراق والهجرات البشرية 4

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي 6

المطلب الرابع: الصراع على العراق 7

المبحث الثاني: التنوع العرقي والديني والمذهبي في العراق 10

المطلب الأول: الجوار الإيراني والدولة الصفوية 10

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي لإيران 12

المطلب الثالث: الهجرة العربية والدعوة إلى التشيع 13

المطلب الرابع: الانتقال للحواضر والتمدن 17

المبحث الثالث: العوامل الخارجية والديموغرافية والثقافية 18

المطلب الأول: تأسيس الدولة الصفوية 18

المطلب الثاني: التزايد السكاني للشيعة في العراق 19

المطلب الثالث: الانفتاح على العالم وانتشار التعليم 19

الفصل الثاني: 22

المبحث الأول: مدلول الشيعة والسنة وتوزعهم الجغرافي 23

المطلب الأول: مدلول الشيعة 23

أ – في اللغة: 23
ب– في الاصطلاح: 23
المطلب الثاني: مدلول السنة 24
أ–في اللغة: 24
ب–في الاصطلاح: 25
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للسنة والشيعة في العراق والتفاوت الديموغرافي بينهم 26
المبحث الثاني: تطور الصراع من 1920–1968 28
المطلب الأول: دور لاستعمار البريطاني في تغذية الصراع 28
المطلب الثاني: النشاط السياسي للسنة ومواقفهم 32
المطلب الثالث: النشاط السياسي للشيعة ومواقفهم 36
المطلب الرابع: تقييم الصراع السني الشيعي 39
المبحث الثالث: تطور الصراع في فترة حكم البعث 1968–1990 42
المطلب الأول: موقف البعثيين من الشيعة 42
المطلب الثاني: موقف البعثيين من السنة 46
المطلب الثالث: التمرد الشيعي وأسبابه 48
الفصل الثالث: 50
المبحث الأول: تداعيات الصراع على الصعيد الداخلي 51
المطلب الأول: على الصعيد الاجتماعي 51
المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي 54
المطلب الثالث: على الصعيد السياسي 55

المطلب الرابع: على الصعيد العسكري 57
المبحث الثاني: التداعيات على دول الجوار العربي 57
المطلب الأول: مواقف دول الجوار العربي من غزو الكويت وحرب الخليج الثانية.. 58
المطلب الثاني: التداعيات العسكرية..... 65
المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية..... 66
المطلب الرابع: التداعيات السياسية 68
المبحث الثالث: التداعيات على إيران..... 69
المطلب الأول: الموقف الإيراني من غزو الكويت وحرب الخليج الثانية..... 69
المطلب الثاني: موقف إيران من الانتفاضة الشعبية العراقية. 71
خاتمة..... 73
الملاحق:..... 75
قائمة المصادر: 77
فهرس الآيات: 88
فهرس الأحاديث:..... 89
الفهرس العام: 90

تم بحمد الله